

الضوابط الشرعية
للمنافسة التجارية
دراسة مقارنة

تأليف
د. الهادي السعيد عرفه

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

الضوابط الشرعية للمنافسة التجارية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه ، ونصلي ونسلم على رسول الهداية ، ومبلغ التشريع ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه ، من دعا بدعوته واتبع هديه وسار على منهجه وطريقته إلى يوم الدين .

أما بعد ،،،

فمما لا شك فيه أن التجارة تعتبر عصب الحياة ، لأن موضوعها هو تبادل السلع والخدمات والأموال على حد سواء بما يفي بحاجات الناس ويحقق مصالحهم ولا يوجد مجتمع إنساني يستغني عن النشاط التجاري .

ومما لا شك فيه أيضاً أن من مقاصد التشريع الإسلامي الحافظ على النشاط التجاري قائماً منتظماً ، على أسس من الصدق والصراحة والوضوح ، والأمانة والثقة والحق والعدل ، بعيدة عن أساليب الاحتيال والغش ، والظلم والجور ، حتى تفي فعلاً بحاجات الناس وتحقق مصالحهم . قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (١) .

وهذه الدراسة المتواضعة تدور في إطار نظري تأصيلي تحليلي حول عرض وجهة نظر الفقه الإسلامي في مجال المنافسة التجارية ، مع المقارنة بمسلك القوانين الوضعية حيال هذا الموضوع المهم .

ولقد دفعني إلى هذا الموضوع والكتابة فيه ، خلو المكتبة الشرعية والقانونية من مؤلف يتناول المنافسة الشرعية في مجال التجارة ، وضوابطها ، وحدودها ، وصورها ، على كثرة ما كتب في مجال المعاملات المالية القديمة منها والمعاصرة ، فأحببت بتوفيق من الله أن أدلي في هذا المجال بدلوي . فكان أن تقدمت بهذه المساهمة المتواضعة إلى إدارة الأبحاث جامعة الكويت ، والتي استجابت مشكورة لدعم هذا البحث تحت رقم (HC02\00) فلها كل

الشكر على تشجيع مثل هذه الأعمال التي تنفع المسلمين في حاضرهم ومستقبلهم .

وتظهر الحاجة واضحة إلى هذه الدراسة فيما نراه في الواقع من تنافس محموم بين التجار على تصريف منتجاتهم ووصولها إلى المستهلكين بصرف النظر عن مدى مشروعية الوسائل التي يقومون بها ، كما نرى في الواقع أيضا الكيانات التجارية الضخمة ، وكيف تسطو على الكيانات الصغيرة التي تنافسها في نفس مجال تجارتها ، ونشاطها الاقتصادي وتلجأ إلى كافة السبل والوسائل الاحتياطية لإخراجها من مجال المنافسة واستئثارها بالنشاط التجاري دون منافس .

وتهدف هذه الدراسة فيما تهدف إلى ما يلي :

١- وضع إطار شرعي عام يحكم كافة المعاملات التجارية بما فيها مجال المنافسة.

٢ - الوصول من خلال أدلة الشرع وأصوله وقواعده العامة إلى صياغة للضوابط الشرعية التي تحكم المنافسة في المجال التجاري .

٣ - الوصول بالأعمال التجارية إلى المستوى الذي أراده التشريع الإسلامي من الاستقامة والوضوح والاعتدال ، والثقة والأمانة والعدل .

وتظهر أهمية هذا البحث مما يلي :

١ - ربط الفقه الإسلامي بالواقع العملي ، وتلك الوقائع المستجدة ومنها الممارسات والأخلاقية في المجال التجاري .

٢ - إثبات صلاحية الشريعة الإسلامية وفقهها العظيم ، التي هي شريعة الحق والعدل لأن تحكم كافة شئون الحياة ، لما تجلبه للإنسان كائنا من كان من خير ونفع ورفاهة ورخاء ، ولما تدفعه عنه من ضرر وشر وفساد .
وقد جاء تناول موضوع الدراسة وفقا للخطة الآتية :

حيث يتكون البحث من فصل تمهيدي وأربعة فصول متتالية وخاتمة :

الفصل التمهيدي : في التعريف بالتجارة ومشروعيتها وآدابها :

ويقع في عدة مباحث :

المبحث الأول : في التعريف بالتجارة لغة وشرعاً وقانوناً .

المبحث الثاني : في مشروعية التجارة .

المبحث الثالث : في آداب التجارة .

الفصل الأول : مبدأ حرية التجارة ومشروعية المنافسة فيها :

ويقع في عدة مباحث :

المبحث الأول : في مبدأ حرية التجارة مضمونه ومداه شرعاً وقانوناً

المبحث الثاني : في حقيقة المنافسة التجارية ومدى مشروعيتها .

المبحث الثالث : في طبيعة المنافسة التجارية وتكييفها شرعاً وقانوناً .

الفصل الثاني : في الضوابط الشرعية للمنافسة التجارية :

ويقع في عدة مباحث :

المبحث الأول: في الالتزام بالأصول والأسس الشرعية للتعامل التجاري .

المبحث الثاني: في الالتزام بعدم التعدي على حقوق التجار الآخرين .

المبحث الثالث: في الالتزام بعدم ارتكاب ما يخل بالسوق أو يضر بالمستهلكين

المبحث الرابع: الالتزام بعدم استعمال أية وسائل احتيالية أثناء ممارسة العمل التجاري .

الفصل الثالث : أنواع المنافسة وصورها : ويقع في مبحثين :

المبحث الأول : المنافسة المشروعة وصورها .

المبحث الثاني: المنافسة غير المشروعة وصورها .

الفصل الرابع : مدى انطباق الضوابط الشرعية للمنافسة التجارية على

اتفاقية تحرير التجارة " الجات " وأنشطة الشركات

المتعددة الجنسيات: ويقع في مبحثين :

المبحث الأول: في مدى انطباق الضوابط الشرعية للمنافسة التجارية على

اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات).

المبحث الثاني: في مدى انطباق الضوابط الشرعية للمنافسة التجارية

على أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات .

الخاتمة : وتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وأهم

التوصيات التي يوصي بها في مجال موضوع الدراسة

والله تعالى أسأل التوفيق والسداد ،،،

د. الهادي السعيد عرفه

الفصل التمهيدي

التعريف بالتجارة ومشروعيتها وآدابها

في ثلاثة مباحث

المبحث الأول : التعريف بالتجارة .

المبحث الثاني : مشروعية التجارة .

المبحث الثالث : آداب التجارة .

المبحث الأول

التعريف بالتجارة

تمهيد :

لفظة التجارة لفظة عربية أصيلة وردت استعمالاتها في اللغة العربية وعلى لسان العرب ، كما صاغ بها الفقهاء اصطلاحاً فقهيًا صارت تصـرف إليه عندهم ، كما صاغ لها فقهاء القانون اصطلاحاً قانونياً . وفي اعتقادي أنه ليس من نافلة القول أن نعرض لتعريف التجارة في اللغة وفي الشرع وفي القانون لأن التجارة هي موضوع المناقسة التجارية ومحلها وحتى نتصور المناقسة التجارية بنوعيتها ، المشروعة وغير المشروعة ، وكما يقول علماؤنا أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

لذا نتناول فيما يلي تعريف التجارة في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء وفي اصطلاح فقهاء القانون ثم نختم المبحث بخلاصة ومقارنة.

أولاً - تعريف التجارة في اللغة

التجارة في اللغة مصدر يدل على المهنة، فعله تجر يتجر تجراً وتجارة ، يقال تجر تجراً وتجارة أي مارس البيع والشراء ، وتاجر فلان : اشتغل بالتجارة .. والتاجر الذي يمارس الأعمال التجارية على جهة الاحتراف والتجارة حرفة التاجر ومهنته ، وتطلق أيضاً على ما يتجر فيه .^(١)

فالتجارة في اللغة تطلق على ممارسة أعمال البيع والشراء ، والتاجر هو الذي يمارس أعمال البيع والشراء على جهة الاحتراف والمهنة .

ثانياً - تعريف التجارة في اصطلاح الفقهاء

لقد عرف الفقهاء التجارة بما يقرب من تعريفها اللغوي فقالوا : هي تقليب

(١) راجع : لسان العرب لابن منظور ج ١ ، ص ٤٢٠ والمعجم الوجيز ص ٧٢ .

المال بالبيع والشراء لغرض الربح^(١) ، وعرفها الفخر الرازي بأنها :
الاسترباح بالبيع والشراء^(٢) وعرفها القرطبي بأنها : التصرف في المال سواء
كان حاضرا أو في الذمة لطلب الربح^(٣) وعرفها ابن خلدون في مقدمته بأنها
"محاولة الكسب بتمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أياما كانت
السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش .. وذلك القدر النامي يسمى
ربحا " .

ومال التجارة هو ما يعد للكسب والربح عن طريق البيع والشراء ،
وعروض التجارة هي الأموال المعدة للتجارة ، والتي أوجب فيها الشارع
الزكاة لما فيها من النماء وحصول الربح .

ثالثا - تعريف التجارة في اصطلاح فقهاء القانون :

لم تعرف القوانين التجارة ، أو تضع لها اصطلاحا ، ولكنها تعرض لبيان
المقصود بالتاجر والمقصود بالأعمال التجارية تميزا لها عن الأعمال المدنية ،
وذلك لأن القانون التجاري هو المعنى بتنظيم الأعمال والأنشطة التجارية أما
الأعمال المدنية فينظمها القانون المدني والقوانين ذات الصلة به .

من أجل ذلك عنى فقهاء القانون التجاري ببيان المعايير والأسس التي يتم
على ضوئها تمييز العمل التجاري عن غيره ، وتعددت في هذا الصدد
المعايير تبعا لتعدد وجهات النظر الفقهية .

[يعرف البعض^(٤) النشاط التجاري بأنه : " مجموعة أنشطة اقتصادية
تتجدد وفقا لعاملين : الأول : هو قطاعات النشاط الاقتصادي التي يختص
القانون التجاري بتنظيمها ، وتمثل هذه القطاعات بصفة أساسية في الصناعة
والخدمات . الثاني : هو نمط الإنتاج الذي يتبع في شأن الأنشطة الاقتصادية

(١) راجع : الموسوعة الفقهية ج ١٠ ، ص ١٥١ مصطلح تجارة .

(٢) راجع : تفسير الفخر الرازي ج ٢ ، ص ٧٧ .

(٣) راجع : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ، ص ١٥١ .

(٤) د. هاني دويدار في النظام القانوني للتجارة ص ٧ ، ص ٨ .

التي يختص القانون التجاري بتنظيمها .. ويقوم تنظيم النشاط التجاري على محورين .. الأول: محور الأعمال التجارية .. الثاني : محور التاجر .]

ولما كان القانون التجاري هو المعنى بتنظيم أمور التجارة والأعمال التجارية وجدنا من فقهاء القانون من يعرف هذا القانون بأنه قانون التجارة^(١)

غير أن هذا التعريف لم يسلم من النقد لما يشوبه من عدم الوضوح وعدم الدقة ، وذلك نظراً لاختلاف معنى التجارة في الاقتصاد عنه في القانون فالتجارة بمعناها الاقتصادي : فرع من فروع الصناعة التي يندرج فيها كل مجهود إنساني يبذل لإنتاج الثروة وإنمائها .. ويعرف الجهد المبذول في استخراج الثروة من مصادرها الطبيعية ، بالصناعة الاستخراجية ، وتشمل الزراعة والصيد واستخراج المعادن ، كما يعرف الجهد المبذول في تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنوعة أو نصف مصنوعة ، أو إضفاء هيئة جديدة عليها ، بالصناعة بمعناها المطلق أي الصناعة في المعامل والمصانع حيث يختلط المجهود البشري مع مجهود العدد والآلات .. كما يدخل في مفهوم الصناعة أيضاً : المجهود البشري المبذول في تداول الثروة وهو التداول الذي يهيئ انتقالها من المنتج الأول إلى المصنع أو إلى التاجر أو إلى المستهلك الأخير .. ويعرف هذا المجهود بصناعة التجارة ، حيث يضيف التداول على الثروة قيمة جديدة يرجع الفضل فيها إلى مجهود التجار والوسطاء^(٢)

وهكذا يقتصر معنى التجارة في الاقتصاد على الصورة الأخيرة من صور الجهد البشري وهي صناعة التجارة التي تعتمد على فكرة التداول^(٣).

(١) راجع د. محمود سمير الشرقاوي في القانون التجاري ج ١ ، ص ٣ طبعة ١٩٨٢ ، د. حسني المصري في القانون التجاري الكويتي الكتاب الأول ص ٥ طبعة ٩٢ - ١٩٩٣ م .

(٢) راجع : د. حسني المصري ، المرجع السابق ص ٥ ، ٦ ، د. علي الزيني في أصول القانون التجاري ج ١ ، ص ٤ طبعة ١٩٤٥ .

(٣) راجع : د. حسني المصري ، المرجع السابق ص ٦ .

أما معنى التجارة في القانون التجاري فإنه لا يقتصر على تداول الثروة بل يضيف صفة التجارية على الصور الأخرى للمجهود الاقتصادي البشري الذي يشمل الصناعة بمعناها المطلق ، كما يشمل الصناعة الاستخراجية فإلى جانب عمليات تداول الثروة التي يعتبرها القانون تجارية كالشراء أو الاستئجار من أجل البيع أو التأجير ، وعمليات الصرف والتوريد والسمسرة والوكالة بالعمولة والنقل ، فإن القانون يضيف صفة التجارية على مقاولات الصناعة بمعناها المطلق ، وعلى بعض الأعمال الاستخراجية كاستخراج المعادن والزيوت وقطع الأشجار وغيرها من موارد الثروة الطبيعية . ومن ثم فإنه إذا جاز القول بأن القانون التجاري هو قانون التجارة ، وجب أن يكون واضحاً أن التجارة التي يعنيها ليست هي التجارة بمعناها الاقتصادي الضيق ، بل التجارة بمعناها القانوني الأرحب الذي يشمل الإنتاج الصناعي والاستخراجي وتداول الثروات^(١).

ومع ذلك لا يسلم بعض فقهاء القانون التجاري تماماً ، بأن القانون التجاري هو قانون التجارة وفقاً لهذا المعنى الأخير ، إذ يصطدم هذا التعريف بحقيقة الحال والواقع ، إذ أن القانون يضيف صفة التجارية أيضاً على أعمال لا تنتمي موضوعياً إلى فكرة الإنتاج الصناعي أو الاستخراجي أو تداول الثروات ، كما هو الشأن بالنسبة للكميالة ، إذ يعتبرها القانون عملاً تجارياً مطلقاً سواء تعلقت بعمل تجاري أو بعمل مدني ، وسواء كان من وقع عليها تاجراً أو غير تاجر^(٢) ، كذلك الشأن بالنسبة للسند لأمر ، والشيك حيث يعتبرهما قانون التجارة الكويتي عملاً تجارياً مطلقاً^(٣).

إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من قواعد القانون التجاري ، مالا يتعلق بالأعمال التجارية ذاتها ، أي كانت طبيعتها ، وإنما تتعلق بالتجار أنفسهم من

(١) راجع : د. محمد صالح في شرح القانون التجاري المصري ج ١ ، ص ٦ ، ٧ طبعة ١٩٣٨ ، د. حسني المصري ، المرجع السابق ص ٦ .

(٢) راجع : د. محمد سمير الشرقاوي ، المرجع السابق ص ٣ ، ٤ .

(٣) راجع : المادة ٥/٥ من قانون التجارة الكويتي .

حيث أهلية التجار والتزاماتهم ، ونظام المحل التجاري وعلاماته وبياناته التجارية ، فضلا عن قواعد الإفلاس والصلح الواقي منه.

وهذا ما جعل بعض فقهاء القانون التجاري يرون أن تعريف القانون التجاري بأنه : قانون التجارة ، ينطوي على تجاهل جانب التجار ، وما يخضعون له من أنظمة وأحكام ، ومن ثم يفضل هؤلاء الفقهاء تعريف القانون التجاري بأنه : قانون الأعمال التجارية والتجار^(١) .

هذا ولقد تعددت معايير التفرقة بين الأعمال التجارية من جهة والأعمال المدنية من جهة أخرى ، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

أولاً : معيار المضاربة : والمقصود بالمضاربة هنا : السعي إلى تحقيق الربح من فروق الأسعار نتيجة للبيع بسعر أعلى من سعر الشراء ، ويعتبر العمل تجارياً وفقاً لهذا المعيار إذا توافر فيه قصد المضاربة ، أي قصد الربح^(٢) .

ولقد اعتمد القانون التجاري الكويتي هذا المعيار حيث نص في المادة الثالثة منه على أن الأعمال التجارية هي الأعمال التي يقوم بها الشخص بقصد المضاربة ولو كان غير تاجر^(٣)

ثانياً : معيار التداول : ويقوم هذا المعيار على فكرة اقتصادية مؤداها أن التجارة تفترض وصول الثروة ممثلة في السلع والبضائع خطوة بخطوة من يد المنتج الأول إلى المستهلك الأخير ، وهو ما لا يتصور بغير حركة الثروة وتداولها وانتقالها من مكان إلى آخر عبر رحلتها من مصدرها الأول إلى

(١) راجع: د. أبو زيد رضوان في دروس في القانون التجاري ص ٣ ، طبعة ٨٣ - ١٩٨٤ ، د. سميحة القليوبي في القانون التجاري ج ١ ، ص ٣ ، ٤ ، طبعة ١٩٧٨ ، د. حسنة المصري ، المرجع السابق ص ٧ .

(٢) راجع : د. علي يونس في القانون التجاري ص ١٣٥ طبعة ١٩٧٩ ، د. علي جمال الدين عوض في القانون التجاري ص ٢٨ ، طبعة دار النهضة العربية .

(٣) راجع : د. حسني المصري ، المرجع السابق ، ص ٨٦ .

مقرها الأخير^(١).

وهذا المعيار منتقد من جهة أنه يعتمد على وجود الثروة وهي منقول في حالة حركة وتداول ، ولذلك فإنه لا ينطبق على العمليات الواردة على العقار ، والعمليات الاستخراجية والاستهلاكية والمهن الحرة ، لأنها لا تتعلق بمنقول في حالة حركة ، ومن ثم فإنها لا تعتبر أعمالا تجارية وفقا لهذا المعيار^(٢).

ثالثا : معيار المقاول أو المشروع : ويقوم هذا المعيار على اعتبار الحرفة التجارية ، وأن هذه الفكرة هي التي هيمنت على المشروع باعتبار أرحب بكثير من فكرة العمل التجاري المنفرد ، بما تتميز به من مظاهر خارجية تدل عليها ، وتنبئ بذاتها بأن شخصا ما يزاول النشاط التجاري بصفة متكررة ومتصلة ومستمرة ، وليس بصفة عرضية ، مما يبرر القول بأن هذا الشخص يتخذ من الأعمال التجارية حرفة له ، خاصة إذا كان هذا الشخص يتخذ له مكتبا أو محلا تجاريا ، ومعاونين ويباشر نشاطه في شكل مشروع منظم ومستمر^(١).

رابعا : معيار الحرفة التجارية : ويرى أنصار هذا المعيار أن كل شخص يباشر حرفة ما يقوم بالأعمال القانونية الداخلة في نطاق هذه الحرفة ، ومن ثم يمكن الوقوف على طبيعة هذه الحرفة من حيث كونها مدنية أو تجارية بالوقوف على طبيعة هذه الأعمال. فمثلا إذا قام صاحب محل تجاري ببيع البضائع الموجود لديه في هذا المحل ، أمكن القول بسهولة أن هذا البيع قد وقع خلال مباشرته للحرفة التجارية ، وبعبارة أخرى فإن العمل وهو البيع يستمد صفته التجارية من الحرفة التجارية ، وإذا قام صاحب محل تجاري بإبرام عقد قرض ، فإن كان القرض متصلا بحرفته التجارية كأن كان

(١) راجع : حول هذا المعيار وتطبيقاته : د. علي يونس المرجع السابق ص ١٣٦ ، د.

محمود سمير الشرقاوي : المرجع السابق ص ٣٤ ، د. حسني المصري : المرجع

السابق ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) راجع : د. حسني المصري ، المرجع السابق ص ٨٩ .

مخصصا لشراء بضاعة ونحو ذلك كان عملا تجارية ، وإن كان القرض غير متصل بحرفته التجارية كأن كان لبناء دار للسكنى كان قرضا مدنيا^(١) .

وأيا كان المعيار الذي على أساسه يتم التفرقة بين العمل التجاري وغيره فإن تعريف التجارة عند فقهاء الشريعة الإسلامية يظل هو الأرجح والأقوى لأنه اعتمد المعيار الأهم والأرجح وهو قصد الربح أو بتعبير القانونيين المضاربة بقصد الربح .

المبحث الثاني

مشروعية التجارة

التجارة من الأنشطة الاقتصادية المهمة بل هي كما يعبر علماء الاقتصاد عصب النشاط الاقتصادي ، فهي لا تقل في أهميتها بالنسبة للمجتمعات الإنسانية عن النشاط الزراعي والنشاط الصناعي ، بل إنها تفوقهما في الأهمية لأن المنتجات الزراعية والصناعية الفائضة عن حاجة منتجها لا يتم تبادلها وتصريفها إلا عن طريق التجارة والتبادل التجاري^(٢) .

فالحاجة داعية إليها ، لأن حاجة الإنسان تتعلق إلى ما في يد صاحبه وهو لا يبذله بغير عوض غالبا ، وبالتالي لا يصل إلى غرضه إلا عن طريق التجارة بيعا وشراء وإيدالا واستبدالاً^(٣) .

لذلك أقرها الإسلام ، واعتبرها من وسائل الكسب المشروعة ، وطريقا من طرق الحصول على الربح إذا كانت مستوفية للشروط والآداب والضوابط الشرعية .

(١) المصدر السابق ص ٩١ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٤ ، وراجع تفصيلات أكثر لهذه المعايير والانتقادات التي وجهت إليها نفس المرجع من ص ٨٥ - ٩٨ .

(٣) راجع : مقدمة ابن خلدون ص ٢٤٨ ، وراجع أيضا : غسيل الأموال بين الحرام والحلال للمؤلف ص ٧٦ .

(٤) راجع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٠١ ، والمغني لابن قدامة ج ٧ ، ص ٧ .

دلت على ذلك الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب فأيات منها قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(١) ، حيث دلت الآية الكريمة على إباحة التجارة شريطة أن تكون قائمة على التراضي ، وأخرجتها من دائرة أكل أموال الناس بالباطل المنهي عنه في صدر الآية الكريمة.

ومنها قوله تعالى : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٢) .

فقد فسره العلماء بطلب الرزق والكسب عن طريق التجارة بعد أداء حق الله تعالى المتمثل في أداء الصلاة في وقتها — أي صلاة الجمعة — بدليل قوله تعالى بعدها : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْقَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^(٣).

ومنها قوله تعالى فيما يتعلق بضرورة كتابة الديون وتوثيقها : ﴿وَلَا تَسَامُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا...﴾^(٤) .

فقد دلت الآية الكريمة على استثناء التجارة وديونها من قيد الكتابة والتوثيق وذلك نظرا لكثرتها وتكرارها ، وحاجة الناس اليومية إليها ، وهذا

(١) الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

(٢) الآية رقم ١٠ من سورة الجمعة .

(٣) الآية رقم ١١ من سورة الجمعة .

(٤) الآية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة .

لا يدل على مشروعية التجارة فحسب ، بل على أهميتها القصوى ، ومدى حاجة الناس إلى التعامل التجاري .

وإذا كان واضعوا القوانين التجارية قد نصوا في هذه القوانين على استثناء الديون التجارية من قيد الكتابة واعتبروه في الأعمال التجارية ، فإن التشريع الإسلامي قد صاغ هذا المبدأ منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ، ضمن نص قرآني محكم ، وفي أطول آية من كتاب الله تعالى وهي آية الدين حيث جاء في صدر الآية الكريمة ﴿.. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ..﴾ وجاء في آخرها : ﴿.. إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾.

وأما السنة ، فقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على الاشتغال بها والإقبال عليها ورغب فيها وفي ربحها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " تسعة أعشار الرزق في التجارة" (١) .

وقال صلى الله عليه وسلم : " التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء" (٢) .

كما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : "أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يطرؤا ، وإذا كان عليهم لم يمتطوا وإذا كان لهم لم يعسرو" (٣) .

ومما يدل على مشروعيتها وعظيم أهميتها أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) راجع : تخريج الحديث في هامش إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ج ٤ ، ص ١٧٠ حيث قال فيه الحافظ العراقي : "ورجاله ثقاة".

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في صحيحه ج ٣ ص ٥٠٦ طبعة الحلبي ، وإسناده ضعيف وفيه انقطاع ، راجع فيض القدير ج ٣ ص ٢٧٨ طبعة المكتبة التجارية .

(٣) راجع : الترغيب والترهيب للحافظ المنذري ج ٢ ، ص ٥٨٦ .

قد مارسها قبل بعثته ثم ذكر ذلك بعد بعثته ما يعد إقراراً لما فعل قبل البعثة كما أنه بلغ من عنايته صلى الله عليه وسلم بالتجارة والنشاط التجاري .

أنه لما هاجر إلى المدينة أقام مسجده على تقوى من الله ورضوانه ثم أنشأ بالمدينة سوقاً إسلامية خاصة لا سلطان لليهود عليها ثم رتب أمورها بنفسه صلى الله عليه وسلم فقد روى ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة حدّ مكاناً للسوق في موضع يقال له نقيع الزبير وضرب فيه قبة وقال لأصحابه " هذه سوقكم " لكنه رأي موضعاً آخر أصلح منه وانفع المسلمين فنزل عن الموضع الأول وذهب إلى مكان آخر فسيح وخطه برجله وقال : " هذه سوقكم فلا ينقص ولا يضرين عليه خراج " (١).

ولقد سار السلف الصالح من الصحابة والتابعين على منهج نبيهم الكريم ورسولهم العظيم . فعمل كثير منهم بالتجارة حتى ليروى أن أبا بكر رضي الله عنه يوم بويع بالخلافة سعى إلى السوق طلباً للكسب وفقاً لعادته ولم تمنعه الخلافة من ذلك حتى عارضه بعض الصحابة خشية أن يشغله ذلك عن القيام بأعباء الخلافة ، وفرضوا له كفايته من بيت مال المسلمين (٢).

وكان عمر رضي الله عنه يقول : "الهاني الصفق في الأسواق عن سماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " وتاجر عثمان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم من الصحابة حتى بلغت تجارتهم مبلغاً كبيراً.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة منذ عصر الصحابة إلى وقتنا هذا على مشروعية التجارة وأنها من الأعمال المباحة شرعاً ، وأن كسبها من أطيب الكسب إذا كان بطرق مشروعة.

وأما المعقول: فكما قال ابن عابدين: لأن حاجة الناس تتعلق إلى ما في يد صاحبه ، وصاحبه لا يبذله بغير عوض غالباً ، وهو لا يصل إلى غرضه إلا

(١) راجع ، سنن ابن ماجه ج ٢ ، ص ٧٥١ ، ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٤ ، ص ٧٦ .

(٢) راجع : الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ، ص ١٨٣ .

عن طريق التجارة بيعاً وشراء^(١).

كذلك فإن المنتجات الزراعية والصناعية الفائضة عن حاجة منتجها لا يتم تبادلها والانتفاع بها على الوجه الأمثل إلا عن طريق التجارة والتبادل التجاري^(٢).

وأيضاً فإن التجارة تعتبر طريقاً من طرق التعاون الإنساني وسيلاً من سبل تحقيق التكامل الاجتماعي بين البشر أجمعين ، وذلك لأن غلات الأرض وخيراتها تختلف من إقليم لآخر تبعاً لمناخ كل إقليم ، وتبعاً لاختلاف طبيعة الأرض ، وبالتالي تتنوع وتختلف صنفاً وجودة مما يستلزم تبادل البلدان فيما بينها فيتحقق التعاون والتآلف ، وذلك تحقيق قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٣) ومن صور هذا التعاون أن يعرف أهل كل بلد ما عند أهل البلد الآخر من المنتجات والسلع والبضائع والزروع والثمار ليتبادل الفريقان فينتفع كل فريق بما لدى الآخر فينعم الجميع بخيرات الأرض وثمراتها وغلاتها^(٤).

لكل هذه الفوائد وتلك المصالح فإن العقل السليم يقر مشروعية التجارة ويتجه إليها العقلاء من البشر ، المجيدون لهذه الحرفة ، المتقنون لفنها .

والتجارة تتعدد ضروبها ، وتتنوع شعبها ، وتختلف أشكالها وأساليبها مما جعل أئمة الفقه يعنونون لها بالمعاملات من بيع وشراء ومضاربة وشركات ووكالة ورهن ومزارعة ومساقاة ، والبيع نفسه تتعدد أنواعه فهناك البيع بمعناه العام وهو مبادلة مال بمال على سبيل المعاوضة ، وهناك بيع السلم ،

(١) راجع : حاشية ابن عابدين ، المرجع السابق .

(٢) راجع : غسيل الأموال للمؤلف ص ٧٧ .

(٣) الآية رقم ١٣ من سورة الحجرات .

(٤) راجع : محاضرات في المجتمع الإسلامي للمرحوم الإمام محمد أبو زهرة ص ٥٩ -

وهو بيع شئ أجل موصوف في الذمة بثمن عاجل ، وبيع المرابحة ، وبيع التولية ، وبيع الوفاء ، إلى غير ذلك من أنواع البيوع التي أفاض الفقهاء فسي شرحها ، وبيان أحكامها ، وشروطها وضوابطها حتى تنتظم الحياة ، وتنتظم الأسواق ويحصل كل فرد في المجتمع على ما يحتاجه بسهولة ويسر دون ظلم أو غش أو خداع أو تدليس^(١) .

من أجل ذلك عني الإسلام عناية فائقة بأحكام التجارة وأنواع المعاملات فوضع لها العديد من الضوابط والآداب التي تضمن لمن يمارسها أن يمارسها على هدى ونور ، وشفافية تامة ، مما يضمن للمستهلك في المجتمع المسلم أن يحصل على احتياجاته في أمان تام

المبحث الثالث

آداب التجارة

لما كانت التجارة من أهم حاجات المجتمع المسلم أحاطها الشارع الإسلامي بالعديد من الآداب والأخلاقيات الإسلامية حتى تستقيم أحوال السوق ، وتنتظم أمور التجارة وتتمثل هذه الآداب والأخلاقيات فيما يلي :

أولا : الالتزام بالوفاء بالعقود والعهود :

فإذا كان الوفاء بالقيود بالعقود سمة من سمات المسلم ، يلتزم بها في جميع شئونه وأحواله ، فإنه يكون في مجال التجارة ألزم لأن التجارة مبناهـا على الثقة ، ولا ثقة مع الغدر والخيانة . قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اؤْتُوا بِالْعَقُودِ ﴾^(١) وقال أيضا : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾^(٢) وقال أيضا : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا

(١) راجع : غسيل الأموال للمؤلف ص ٨١ .

(٢) من الآية رقم ١ من سورة المائدة .

(٣) الآية رقم ٣٤ من سورة الإسراء .

وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً^(١).

فمبدأ الوفاء بالعهد والوعد والعقد مبدأ عام يظل كافة معاملات المسلم بما فيها معاملاته التجارية التي تقوم على الثقة ، وتبعث على الاطمئنان .

ثانياً : الالتزام بالصدق والأمانة ، والبيان وعدم الكتمان :

وذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة " ^(٢) وقال أيضاً : "المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب إلا بينه له"^(٣). وقال أيضاً: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما"^(٤).

ولأن الصدق والأمانة هما رأس مال التاجر الحقيقي ، يشيعان الثقة في التعامل معه ، ويحببان الناس في التعامل معه ، ويفتحان له أبواب الربح الحلال على مصراعيها . والشأن في التاجر المسلم أن يكون صادقا أميناً ، انفعالا منه بتعاليم دينه ، وأخلاق شريعته .

ثالثاً : تجنب كافة الطرق غير المشروعة للتحايل على الكسب : كالغش والخداع ، والتدليس ، والغبن ، وكتمان العيوب ، والمغالاة في الربح .

وذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام ، فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللاً ، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله . قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غشنا فليس منا "^(٥) .

(١) الآية رقم ٩١ من سورة النحل .

(٢) الحديث سبقت الإشارة إليه .

(٣) راجع : سنن ابن ماجه ج ٢ ، ص ٥٥ .

(٤) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ٨ وسنن النسائي ج ٧ ، ص ٢٤٥ .

(٥) الحديث أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، راجع : سنن الترمذي ج ٢ ، ص ٢٨٩ وصحيح مسلم ج ١ ، ص ٩٩ ، وسنن ابن ماجه ج ٢ ، ص ٧٤٩ ، والمسند للإمام أحمد ج ٢ ، ص ٥٠ .

كما روى عن العداء بن خالد بن هوذة أنه قال : كتب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد ، عبداً أو أمةً يبيع المسلم لا داء ولا خبثة ولا غائلة" أي يبع لا عيب فيه أو لا داء فيه يكتمه ولا يختلط بحرام — لأن العبد كان رفيقاً خالص الرق ولم يكن من قوم لا يحل سبيهم ، ولا فجور فيه من زنا أو سرقاة أو أباق ونحو ذلك فهذا الكتاب يعتبر وثيقة لما ينبغي أن يكون عليه بيع التاجر المسلم^(١).

فالتاجر المسلم يجب عليه أن يبتعد عن كافة الطرق الاحتياالية وصولاً إلى الربح والكسب من أي طرق ، فلا يغش ولا يخدع ولا يدلس ، ولا يخون. ويجب عليه أن يعي أن الربح الحلال يبارك الله فيه ، مهما كان قليلاً ، وأن الربح الحرام ، لا بركة فيه ولا يدوم وإن كثر وصار تلالاً.

رابعاً : تجنب الأيمان الكاذبة التي تروج السلعة التي لا تروج إلا بالهلف : وذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في شأن هذه الأيمان "الحلف منققة للسلعة ممحقة للربح" وفي رواية "محمقة للبركة"^(٢) ، كما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحق"^(٣).

فالحلف ، وإن كان يروج السلعة وينققها ويعمل على تصريفها بسرعة لكن هذا الرواج رواج ظاهري ، فهو ما حق للبركة ، باعث على نقصان المال ، بأن يسلط الله تعالى عليه وجوها لتلفه وضياعه كالسرقة والحريق أو

(١) الحديث أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما ، راجع: صحيح البخاري ج ٢ ، ص ٧ ، وسنن الترمذي ج ٢ ، ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، وقال عنه حديث حسن غريب .

(٢) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة ، راجع: صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٢٢٨ ، وسنن أبي داود ج ٢ ، ص ٢١٩ — ٢٢٠ .

(٣) الحديث أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما عن أبي قتادة الأنصاري ، راجع : صحيح مسلم المرجع السابق نفس الموضع وسنن النسائي ج ٧ ، ص ٢٤٦ وسنن ابن ماجه ج ٢ ، ص ٧٤٥ .

الغصب أو النهب إلى غير ذلك من العوارض التي تعرض للمال فتأتي عليه كله أو بعضه ، وصاحبه يتساءل من أين جاء هذا ؟ ولماذا حدث ذلك ، وهو غافل عن السبب الحقيقي الذي أدى إلى ذلك وهو يمينه الكاذبة التي اعتمد عليها في ترويج بضاعته ، وتصريف سلعه .

خامساً : التحلي بالسماحة واليسر في البيع والشراء والقضاء والاقتضاء وسائر صنوف التجارة : عملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم " رحم الله عبداً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا اقتضى " (١) .

وبقوله صلى الله عليه وسلم " غفر الله لرجل كان قبلكم سهلاً إذا باع ، سهلاً إذا اشترى ، سهلاً إذا اقتضى " (٢) .

فالمسلم يجب أن يكون سهلاً سمحاً في كل معاملاته من بيع وشراء ، وقضاء واقتضاء .

سادساً : تجنب تطفيف الكيل والميزان : وعدم التلاعب بهما نقصاً أو زيادة لأن ذلك في غالب الأحوال يؤدي إلى أخذ حق الغير دون وجه حق .

ولذا شدد الله النكير ، وشدد الوعيد عليه في سورة سميت المطففين قال تعالى ﴿ وَبِلِّ لِلْمُطَفِّينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطِاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (٤) كما أرسل الله رسولا من رسله لمعالجة ما فشا في قومه من تطفيف للكيل والميزان، قال تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ وَلَا

(١) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ، ص ٧ وسنن الترمذي ج ٢ ، ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ج ٦ ، ص ٦٠١ .

(٣) الآيات من ١ - ٦ من سورة المطففين .

(٤) الآية رقم ٣٥ من سورة الإسراء .

تتقنوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم مبيض
 * ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا
 في الأرض مفسدين^(١) ، وقال تعالى على لسان شعيب لقومه : ﴿ أوفوا
 الكيل ولا تكونوا من المخسرين * وزنوا بالقسطاس المستقيم * ولا تبخسوا
 الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين^(٢) .

سابعاً : تجنب كل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل : كالاختكار
 والربا والغبن والغرر ونحوها لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا
 أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض ميثم^(٣) ﴾ وقوله : ﴿ وَلَا
 تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال
 الناس بالإثم وأنتم تعلمون^(٤) ﴾ ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الاختكار بكل صورته وأساليبه ، فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال " لا
 يحتكر إلا خاطئ"^(٥) ، ولأن الله حرم الربا حيث قال : ﴿ وَأَحْلَلْ اللَّهُ الْبَيْعَ
 وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٦) ﴾ وقال ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا
 إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ
 رُءُوسُ أموالكم لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ^(٧) ﴾ ، ولما روى من أنه صلى الله
 عليه وسلم قال : " لعن الله أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، وقال هم

(١) الأيتان ٨٤ ، ٨٥ من سورة هود .

(٢) الآيات ١٨١ - ١٨٣ من سورة الشعراء .

(٣) من الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

(٤) الآية رقم ١٨٨ من سورة البقرة .

(٥) الحديث أخرجه مسلم والإمام أحمد وغيرهما ، راجع : صحيح مسلم ج ٣ ، ص

١٣٢٨ ، والمسنود للإمام أحمد ج ٣ ، ص ٤٥٣ وسنن أبي داود ج ٢ ، ص ٢٤٣ وسنن

ابن ماجه ج ٢ ، ص ٧٢٨ .

(٦) الآية رقم ٢٧٥ من سورة البقرة

(٧) الأيتان ٢٧٨ ، ٢٧٩ من سورة البقرة .

قال : " لعن الله أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، وقال هم سواء " (١) ، أي هم جميعاً سواء في الإثم واستحقاق اللعن .

ثامناً : تجنب الشبهات : وذلك بترك الاتجار في سوق يختلط فيه الحرام بالحلال ، وترك التعامل مع من أكثر ماله من الحرام لما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال : "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات ، لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات ، وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه" (٢) .

تاسعاً : التبكير في التجارة : فقد روى صخر الغامدي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "اللهم بارك لأمتي في بكورها" (٣) ، وقيل كان صخر تاجراً ، وكان إذا بعث تجاره بعثهم أول النهار فأثرى فكثر ماله" (٤) .

عاشراً : أن يكون التاجر على علم بفقه وأصول التجارة وأحكامه الشرعية : وأن يكون على علم بالحلال والحرام في الجملة ، لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه في الدين " (٥) ولأنه إن كان كذلك حرص على أن تجرى معاملاته كلها على وفق أحكام الشرع يستوي في ذلك بيعه وشراؤه ، ومضاربهته ، ورهنه ، وإجارته ، فيطلب رزقه ، ويبارك الله له في كسبه ، وتسري روح تحري الحلال والحرام لدى الجميع فينصلح حال الأسواق ، وتطيب الأرزاق وتعم البركة ويكثر الخير .

(١) الحديث أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه راجع صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١١٩ والمسند للإمام أحمد ج ١ ، ص ٨٣ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري ومسلم ، راجع : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٤ ، ص ٢٩٠ وصحيح مسلم ج ٣ ، ص ١٢١٩ .

(٣) الحديث أخرجه الترمذي من حديث صخر الغامدي ج ٣ ، ص ٥٠٨ .

(٤) راجع تحفة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي ج ٤ ، ص ٤٠٢ .

(٥) راجع سنن الترمذي ج ١ ، ص ٣٠٤ .

هذه جملة من آداب وأخلاقيات التجارة في الإسلام وهي كلها تتبع من مبادئ الإسلام العامة وأخلاقياته التي هي أخلاق المسلم بوجه عام إذا التزمها التجار والمتعاملون معهم ، استقامت الأسواق على هدى من شرع الله ، واستقام أمر البيع والشراء وسائر المعاملات ، وخلص الربح حلالا طيبا مباركا فيه لمن كسبه. وتنتشر الثقة في التعامل فيعم الخير والبركة وقد صدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (١).

(١) من الآية رقم ٩٦ من سورة الأعراف .

الفصل الأول

مبدأ حرية التجارة ومشروعية المنافسة فيها

في ثلاث مباحث

المبحث الأول: مبدأ حرية التجارة مضمونه ومداه شرعاً وقانوناً

المبحث الثاني: حقيقة المنافسة التجارية ومدى مشروعيتها في الشريعة والقانون.

المبحث الثالث: في الطبيعة الشرعية والقانونية للحق في المنافسة .

المبحث الأول

مبدأ حرية التجارة

مضمونه ومداه شرعاً وقانوناً

قبل أن نعرض لمبدأ حرية التجارة ونبين مضمونه ومداه في الشرع والقانون ينبغي أن نبين أولاً : معنى السوق في اللغة والاصطلاح الشرعي والاصطلاح القانوني باعتبار أن التعامل التجاري يتم في داخل السوق وفي إطارها . فالسوق هي محل إبرام العمليات التجارية ، وعقد الصفقات التجارية

المطلب الأول

التعريف بالسوق ومدى أهميتها

أولاً : معنى السوق في اللغة :

السوق بضم السين هي موضع البياعات ، أو هي التي يتعامل فيها ، وهي تذكر وتؤنث ويجمع على أسواق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ ^(١) ويقال تسوق القوم إذا باعوا واشتروا ، واحتمل اشتقاقها : من سوق الناس بضائعهم

(١) من الآية رقم ٢٠ من سورة الفرقان .

إليها^(١).

ثانياً : السوق في الاصطلاح الشرعي :

السوق: اسم لكل مكان يقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع أو الشراء^(٢) .
وذلك لعموم نهيه صلى الله عليه وسلم : " أن يباع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه ، أي تقبض حيث لم يخصص النبي صلى الله عليه وسلم النهي في الحديث بالمكان المعين المعروف بالسوق وإنما جعله عاماً من أجل أن يعم كل مكان يقع فيه التبايع.

ويلاحظ أن المعنى الاصطلاحي للسوق أعم من المعنى اللغوي لأن السوق في المعنى اللغوي خاص بالموضع أو المكان المعين المعروف الذي يجتمع فيه الناس بقصد البيع والشراء أو المبادلات . أما في المعنى الاصطلاحي فهو أعم حيث يشمل كل موضع أو مكان وقع فيه البيع والشراء وإن لم يكن معروفاً عند الناس بأنه سوق .

ثالثاً : السوق في المعنى الاقتصادي :

عرف علماء الاقتصاد السوق بتعريفات عديدة من أهمها :
عرفه الدكتور راشد البراوي بأنه : عبارة عن منطقة يتصل بها المشترون والبائعون إما بطريق مباشر ، أو طريق وسطاء .. بحيث أن التسعير الذي يسود في أحد أجزاء السوق يكون له تأثيره على الأسعار السلطنة في أجزائه الأخرى مما يترتب عليه وجود تجانس في أسعار السلعة الواحدة في السوق كلها بغض النظر عما يحدث من انحرافات عن الثمن المتجانس ترجع إلى اعتبارات محلية أو أسباب طارئة ووقتيّة^(٣).

(١) راجع: لسان العرب لابن منظور فصل السين حرف القاف مادة سوق طبعة دار

صادر بيروت والمعجم الوجيز ص ٣٢٩ .

(٢) راجع : فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج ٥ ، ص ٢٤٦ طبعة الحلبي ١٣٧٨ هـ .

(٣) راجع: الموسوعة الاقتصادية للدكتور/ راشد البراوي ص ٣٠٢ طبعة دار النهضة العربية الطبعة الأولى ١٩٧١ .

وعرفه الدكتور/ سامي خليل بأنه : المجال الذي تعمل فيه القوى المحددة للسعر والذي يتم فيه نقل الملكية ، والتي تصحب في كثير من الأحوال بالانتقال المادي للسلع ^(١) .

وتعريف علماء الاقتصاد للسوق يتفق في الجملة مع التعريف الاصطلاحي الشرعي كما يتفق أيضا مع المعنى المعاصر للسوق حيث لم يعد السوق قاصرا على الموضع المعين المعروف ، فكل موضع يتم فيه التعامل التجاري ، والتعاقد على الصفقات التجارية يسمى سوقا . وعلى هذا فالسوق تشمل الموضع المادي الحقيقي الذي يتم فيه البيع والشراء ، كما تشمل الموضع الاعتيادي الذي تتحدد فيه أسعار السلع كأن يقال: أسعار سوق الذهب اليوم كذا ، وأسعار سوق النفط كذا ، وأسعار العملات كذا وكذا.

هذا وتتنوع السوق باعتبار مجالها إلى سوق محلية ، وسوق وطنية وسوق دولية أو عالمية .

فالسوق المحلية : هي السوق التي تكون داخل البلد وتتم فيها المتاجرة في أنواع السلع الموجودة داخل هذا البلد.

والسوق الوطنية : هي السوق التي يتم فيها التعامل وإبرام العمليات التجارية بين بائع أو مشتر في بلد ما ، وبائع أو مشتر آخر في بلد آخر داخل الدولة الواحدة .

والسوق الدولية أو العالمية هي السوق التي يتم التعامل وإبرام العمليات التجارية فيها خارج نطاق الدولة الواحدة.

كذلك تتنوع السوق تبعا لتنوع السلع التي تباع فيها فيقال سوق الذهب ، وسوق النفط ، وسوق الماشية ، وسوق السيارات .

كذلك فإن السوق قد يكون موضعا حقيقيا ماديا ، وقد يكون موضعا اعتباريا كما أسلفنا.

(١) راجع: النظرية الاقتصادية للدكتور/ سامي خليل ، طبعة جامعة الكويت ١٩٧١.

رابعاً: أهمية السوق في الإسلام :

عرفنا أن السوق هي الموضع الحقيقي أو الاعتباري للتعامل بين الناس ، وتتم فيها المعاولضات المالية ، وإبرام الصفقات والعمليات التجارية ، التي تعتبر ركيزة أساسية لدى المجتمعات البشرية . والتي إذا سارت على أسس من النظام والأحكام والآداب والقواعد فإنها تصبح ذا مكانة عالية وأهمية بالغة ، وعنصر فعال في نشر الرخاء ، والوفاء بحاجات الناس ومتطلباتهم .

والتشريع الإسلامي برسائلته الخالدة ، ونظمة الشاملة ، وأحكامه الجامعة قد أولى السوق عناية فائقة واهتماماً بالغاً ، فنظمها ورتبها ووضع لها الأحكام والآداب الخاصة بها ، حتى يضمن أداءها الكامل لوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية ، المتمثلة في تحقيق الرخاء والوفاء بحاجات الناس ومتطلباتهم اليومية والحياتية.

فقد دعا التشريع الإسلامي إلى العمل بالتجارة واكتساب المال عن طريقها بأسلوب راق محكم يجمع بين العمل للدنيا التي فيها معاش الإنسان ، وللآخرة التي إليها معاده وسؤاله وحسابه قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ۖ ﴾ (١).

وقال أيضاً : ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ ﴾ (٢) ، فقد سمى الله تعالى كسب الرزق عن طريق التجارة ابتغاء من فضل الله هذا فضلاً عن المقارنة بين الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله بطريق التجارة وبين المقاتلين المجاهدين في سبيل الله ، من جهة أن كلا منهما يجاهد في سبيل غاية مشروعة.

فالمسلون ليسوا عاكفين في المساجد ، قابعين في الأديرة ، وإنما هم رجال دنيا وآخرة ، ورجال عمل وتجارة وذكر وعبادة ، رجال جاءوا ليحملوا

(١) من الآية رقم ١٠ من سورة الجمعة .

(٢) من الآية رقم ٢٠ من سورة المزمّل .

القرظ^(١) والبز وكان للبزازين مكان خاص. كذلك كان للماشية من الخيل والإبل والبقر والغنم^(٢).

وقد حظيت السوق باهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم ورعايته فتعهدوا بالإشراف والمراقبة ، ووضع لها الضوابط والأسس الشرعية التي تسير عليها باعتبارها سوقاً إسلامية ، وسن له الآداب ، وطهرها من كثير من بيوع الجاهلية المشتملة على الغبن والغرر والغش والخداع والربا ، كما منع بيع المحرمات فيها كالخمر والخنزير .

كذلك عني الرسول صلى الله عليه وسلم بحرية السوق وإتاحة الفرص المتكافئة فيها للبيع والشراء بين الجميع على السواء ، ومقاومة كل سلطان أو مظهر يراد به التأثير أو الاستئثار بأي امتياز خاص فيه ، فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم مر على خيمة منصوبة في السوق فقال: ما هذا ؟ قالوا خيمة لرجل كان يبيع فيه التمر. فقال: احرقوها فحرق^(٣).

ولقد داوم النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك الحلفاء الراشدون رضي الله عنهم على تفقد أحوال السوق بأنفسهم ومراقبة الأسعار فيها ومنع أي احتكار أو استغلال قد يقع فيها .

كما سار على طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وطريقة الخلفاء والصحابة الكرام من جاء بعدهم م الحكام والولاة والأمراء عبر العصور والأزمنة وفي مختلف الأمكنة ، فاتخذوا من سيرتهم في التجارة وتنظيم السوق قواعد قيمة ، وآداباً سامية كانت أساساً لنظام اقتصادي إسلامي يقوم

(١) القزط هو ورق السلم أو ثمر السنط راجع القاموس المحيط المرجع السابق فصل القاف باب الظاء .

(٢) راجع : الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ، ص ١٢٥ ووفاء الوفاء المرجع السابق ج ١ ، ص ٥٤٠ .

(٣) راجع: وفاء الوفاء ، المرجع السابق ج ١ ، ص ٥٤٠ ، ويروى أن الرجل هو محمد بن مسلمة .

على العدل في المعاملة والحرية في التبادل ، حال من شوائب الطمع والاستغلال والربا والاحتكار .

هذا ومن أبلغ مظاهر اهتمام التشريع الإسلامي بالأسواق والعناية بها ورعاية شئونها والحرص على تنظيمها ونظافتها من كل ما من شأنه أن يعكس صفو التعامل فيها ، إقامة الإسلام ولاية خاصة بالأسواق تعرف بولاية الحسبة ، وهي ولاية ذات نظام دقيق وفريد من نوعه ، يقوم عليها موظف مختص يسمى : المحتسب ، ويختار من خيرة الناس علما وعدلا ، وصلاحا وتقوى ، وفقها وورعا ، تكون مهمته الإشراف على الأسواق ، ومتابعة المعاملات التي تجري فيها ، ومعاقبة كل من تسول له نفسه ، العبث بها أو الإخلال بنظامها ، ويكون له مكان خاص في السوق ، وله وكلاء ونواب يساعدونه في أداء وظيفته .

وهكذا نرى ما للأسواق في الإسلام من أهمية بالغة ، ومنزلة عالية حتى بلغت في ظل تشريعاته أعلى درجات الدقة والتنظيم والتخطيط وصارت وحدات نظامية يسودها العدل ويعمها الرخاء ، وتجرى فيها المعاملات التجارية بثبات واستقرار وكفاءة واقتدار .

المطلب الثاني

مبدأ حرية التجارة مضمونه ومداه شرعا وقانونا

الفرع الأول : مبدأ حرية التجارة مضمونه ومداه شرعا

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على حرية التعامل في الأسواق وتفاعل قوى العرض والطلب في حرية تامة ، مع وضع كافة الضمانات التي تكفل هذه الحرية^(١) .

ولقد قاوم الإسلام كل ما من شأنه الوقوف في سبيل حرية السوق وحرية التجارة فيه أو يعطل مسيرتها ولقد كان من أهم ما عنى به النبي صلى الله

(١) راجع : النظام الاقتصادي الإسلامي د. محمد عبد المنعم عفر ص ١٩ .

عليه وسلم هو ضمان حرية السوق ، والتأكد من سلامة التعامل فيها ، حيث قال بعد أن أختار المكان المناسب له " هذا سوقكم فلا ينقصن ولا يضربن عليه خراج " وقوله صلى الله عليه وسلم " فلا ينقصن " لا يقصد به الانتقاص المادي من حدود السوق فقط ، وإنما يشمل أيضا الانتقاص المعنوي كالسيطرة عليها أو توجيهها ، أو فرض القيود التي لا مبرر لها عليها .

فالأصل في الإسلام هو حرية السوق وحرية التجارة ، ويستدل على هذا الأصل بما يلي :

أولاً : ما روى عن أنس رضي الله عنه : أن الناس قالوا يا رسول الله غلا السعر ، فسقر لنا ، فقال : إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر وإنني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال^(١) .

ثانياً : روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقي السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق^(٢) . وذلك لأن السعر يتحدد في السوق بين مجموع البائعين والمشتريين ، والقادم من خارج البلد لا يعرف السعر قبل وصوله إلى السوق ، ولذلك عمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى حمايته بنهي التجار عن تلقيه وترك السوق تقوم بوظيفتها في تحديد السعر المناسب للسلع ، وذلك كله يضمن حرية السوق بإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع للتعامل فيها ، ومقاومة كل سلطان أو مظهر يراد به التأثير أو الاستئثار فيه بأي امتياز خاص .

ثالثاً : وهذا ما يفسر ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم من حرق خيمة لمحمد بن مسلمة كان يبيع فيها التمر في السوق . لما في ذلك من التحجر .

(١) الحديث رواه أحمد وأبو داود .

(٢) الحديث أخرجه أحمد واللفظ له ، راجع مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٧ ، ص ٦٥ كما أخرجه البخاري ومسلم راجع صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ١١٥٦ .

رابعاً : في هذا الاتجاه سار الحلفاء الراشدون ، فقد روي أن الخليفة عمرو بن الخطاب رأى كير حداد في السوق فضربه برجله حتى هدمه وقال لأصحابه : أنتقص سوق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما روي أنه رضي الله عنه مر على دار بالسوق وقد وضع عند بابها جرة فأمر بها أن تقلع فخرج إليه صاحب الدار ، فقال : إنما هذه جرة يسقى فيه الغلام الناس فنهاء عمر أن يحجر عليها أو يحوزها ، فقال : فلم يلبث أن مر عليها وقد ظلل عليها فأمر عمر بالجرة والظل فنزعها^(١) .

خامساً : ما ثبت بالأدلة الشرعية من السنة من تحريم الاحتكار لما فيه من مصادرة على حقوق المستهلكين من جهة ، وحقوق التجار الآخرين من جهة أخرى فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من احتكر فهو خاطئ^(٢) وقال صلى الله عليه وسلم : "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة"^(٣).

سادساً : تشجيع الجلب أي جلب البضائع والسلع للأسواق لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الجالب مرزوق والمحتكر ملعون^(١) والجالب هو الذي ينقل البضائع والسلع من يد المنتجين والمصنعين إلى الأسواق لتكون في يد المستهلكين ، وأما المحتكر فهو من يحبس السلع ويخزنها انتظاراً لوقت الغلاء وتضييقاً على الناس واستغلالاً لحاجاتهم وقد قضت السنة بأن الجالب مرزوق مما يدل على مشروعية عمله بخلاف المحتكر.

ثامناً : لم تلزم الشريعة الإسلامية وفقهها وقواعدها العامة الناس بعقود معينة أو تفرضها عليهم ، وإنما فتحت لهم المجال وفقاً لاتجاه جمهور الفقهاء . لهذه الشواهد وغيرها مما سنقف عليه خلال تناولنا لجزئيات هذا الموضوع نقول أن مبدأ حرية التجارة مبدأ إسلامي قرره الإسلام ، ووضع له القواعد

(١) راجع: وفاء انوفاء للسمهوري ، المرجع السابق ج ١ ، ص ٥٤٠ وما بعدها .

(٢) راجع : نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ، ص ٣١٢ .

(٣) راجع : المسند للإمام أحمد ج ١ ، ص ٢١ ، والمستدرك للحاكم ج ٢ ، ص ١١ .

التي تحميها ، والأطر التي يمارس من خلالها على نحو دقيق ، كما وضع الضوابط التي تحول دون طغيانه .

ويتحدد مضمون هذا المبدأ وفقاً لقواعد الشريعة وأصولها العامة ، فيكون من حق أي إنسان يعيش في أرض الإسلام أن يمارس حرفة التجارة ، وأن يتاجر في أسواق المسلمين يبيع ويشترى ويقرض ويقرض ، ويبادل على ما معه من سلع وبضائع سواء كان مسلماً أو ذمياً أو مستأثماً ، دون أن يحد من حريته هذه إلا قواعد الحلال والحرام ، وأصول الإسلام التي تتعلق باكتساب الأموال والتصرف فيها ، فلا يتاجر في محرم ، ولا يتعامل في البيوع المحرمة ولا يغش ولا يدلس ولا يخون ولا يغدر .. حتى يطيب له كسبه ، ويبارك له في رزقه .

الفرع الثاني : مبدأ حرية التجارة مضمونه ومداه قانوناً

لا يزال مبدأ حرية التجارة مثار جدل وأخذ ورد وتأيد ومعارضة بين علماء القانون والاقتصاد الوضعيين ، ذلك أن هذا المبدأ لم يسد يوماً ما العالم كله ، أو أخذت به الدول جميعاً في عصر من العصور اللهم فيما بين عامي ١٨٦ - ١٩١٤ فكانت تمتاز هذه الفترة بالحرية النسبية في التبادل التجاري المؤسسة على تخفيض وتقليل الحواجز الجمركية ، وحرية انتقال رؤوس الأموال وانتقال رجال الأعمال بحرية وكثرة الاستثمارات وسيادة قاعدة الذهب^(٢) .

ولكن هذه الحرية لم تلبث أن غابت شمسها مع قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م التي جعلت الدول تحرص على ما لديها من ثروات وتفرض قيوداً ورقابة على المبادلات وحركة انتقال رؤوس الأموال^(٣) .

(١) راجع : سنن أبي داود ج ٢ ، ص ٧٢٨ والمستدرك للحاكم ج ٢ ، ص ١١ .

(٢) راجع : د. علي إبراهيم في التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف ، طبعة دار النهضة العربية ١٩٩٧ القاهرة والمرجع المشار إليه فيه ص ٤٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٩ .

ومن هنا اختلفت اتجاهات الأنظمة بالنسبة للسياسة التجارية فبينما تتجه بعض الأنظمة إلى سياسة الحرية التجارية نجد البعض الآخر يتجه إلى سياسة الحماية التجارية .

ويعتقد أصحاب سياسة حرية التجارة أن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، ذلك أنه في ظل هذه السياسة سوف تتجه كل بلد إلى التخصص في إنتاج السلع التي يتمتع إنتاجها بميزة نسبية على البلاد الأخرى ، ومن ناحية أخرى فإن سياسة التجارة الحرة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها صعباً ذلك أنه في ظل سياسة الحماية سوف ينتج عنها شبه احتكار للمنتجات الوطنية داخل السوق المحلية ، كما أن عدم وجود المنافسة لن يدفع المنتجين الوطنيين إلى تحسين إنتاجهم مما يؤدي إلى تحمل المستهلك لكل أخطاء الصناعة الوطنية^(١) .

أما أنصار سياسة الحماية فيؤسسون وجهة نظرهم على أساسين

الأول : حماية الصناعة الناشئة حتى تقف على قدميها .

الثاني : محاربة البطالة . ذلك أن قيام الصناعة في بلد ما يتوقف على ظروف تاريخية خاصة بالبلد ، وإذا كانت الصناعة لم تقم في البلاد النامية ، فليس لأن البلاد الأخرى مهينة أكثر منها لقيام الصناعة بها ، وبالتالي فإن من حق الدول التي لم تقم بها الصناعة ، إنشاء صناعة بها ، ولكن سبق الدول الصناعية لها في هذا المجال سوف يعطي هذه فرصة أكبر في منافسة إنتاج الدول الحديثة العهد بالصناعة بسبب ما اكتسبته الدول الصناعية من خبرات وكفاية إنتاجية ، وبالتالي لن تتمكن الدول الحديثة العهد من الصمود أمام الدول الصناعية القديمة .. ومن ثم كان من حق هذه الدول الحديثة العهد بالصناعة أن تعمل على حماية صناعاتها الناشئة لفترة معينة.. إلى أن تستطيع هذه الصناعة الوقوف على قدميها أمام منافسة البلاد الصناعية المتقدمة .

(١) راجع : د. حسن أحمد توفيق في التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية ، طبعة دار

وقد تهدف الدول إلى اتباع سياسة الحماية بهدف محاربة البطالة داخل إقليمها ، حيث يعتبر زيادة الجزء من الدخل القومي المنفق على الاستيراد تسرباً للإنفاق مما يؤدي إلى نقص الطلب الفعال الداخلي ، كما يعتبر زيادة الصادرات خفضاً لتيار الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الداخلي^(١).

هذا وتفيض مراجع الاقتصاد السياسي وخاصة المتخصصة في التجارة الدولية بحجج كل من أنصار الحرية التجارية وأنصار سياسة الحماية التجارية، المتضاربة والمتعارضة مما يدل على أن كلمة الاقتصاديين لم تنفق على أي من السياسيتين أنجح من الأخرى في معالجة قضايا التجارة الدولية ، والنشاط التجاري الدولي .

وتختلف سياسات الدول وإجراءاتها الاقتصادية تبعاً للنظام الاقتصادي الذي تأخذ به.

فالدول التي تأخذ بنظام حرية التجارة ، تطلق العنان لرؤوس الأموال ، ولا يحد من تحرك رجال المال والأعمال ، وتميل إلى اعتماد سياسة الاتحادات الجمركية ، كما تدرج في نصوص اتفاقاتها التجارية مع بعض الدول التي تتعاقد معها ما يعرف بنص الدولة الأولى بالرعاية^(٢).

أما الدول التي تأخذ بنظام الحماية التجارية فتميل إلى الأخذ بسياسات الاكتفاء الذاتي ، والتعريف الجمركية ، ونظام الرقابة الكمية ، وتخفيض قيمة العملة الوطنية وقيام الدولة بالاستيراد ، واعتماد سياسة الإغراق ، وفرض القيود الإدارية^(٣).

هذا على المستوى الدولي ، أما على المستوى الداخلي لكل دولة فإننا نحدد أن مبدأ حرية التجارة ليس على إطلاقه وإنما تحيط به العديد من القيود حسب ظروف كل دولة وحسب نظامها الاقتصادي الذي تأخذ به .

(١) راجع : د. حسن توفيق ، المرجع السابق ص ٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٠ .

فإذا كان الأصل في القوانين التجارية الوضعية أنه يجوز لكل شخص احترام التجارة متى توافرت لديه الأهلية اللازمة لذلك ، وهو ما يعد تطبيقاً لمبدأ حرية التجارة ، والمساواة بين المواطنين أمام القانون .

وقد حرصت الدساتير والقوانين المنبثقة عنها إلى إرساء هذا المبدأ فقد نص الدستور الفرنسي الصادر في مارس ١٧٩١ في مادته السابعة على : " يتمتع كل مواطن بحرية اختيار العمل أو الحرفة أو العلم الذي يراه مناسباً له " وهو ما يراد بمبدأ حرية الصناعة والتجارة ، وكذلك القانون الفرنسي الصادر في يونية من نفس العام والذي أدان باسم الحرية الفردية نظام الطوائف وقرر إلغائه ^(١) .

كذلك تضمن الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢ نفس المبدأ وأشار إليه في نصوص عديدة كالمادة السابعة التي تنص على أن " العدل والحرية والمساواة دعائم للمجتمع " والمادة الثامنة التي تنص على أنه " تصون الدولة وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص للمواطنين " والمادة ٢٩ التي تنص على " أن الناس سواسية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين " المادة ١/٤١ التي تنص على " أن لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه " والمادة ٣٠ التي تنص على أن " الحرية الشخصية مكفولة " ^(٢) .

ولئن كانت حرية التجارة مكفولة لكل مواطن فإنه قد يسيء استخدام هذه الحرية أو يتعسف في استعمالها مما يستوجب توقيع الجزاءات المقررة لذلك ، كذلك فإنه لما كانت التجارة مرتبطة بالمصلحة العامة والقومية فإن واضعي القوانين قد يتدخلون بفرض بعض القيود على مباشرتها كالحصول على ترخيص أو شهادة معينة ، كما هو الشأن بالنسبة للصيادلة الذين يتاجرون في

(١) راجع : صور الخطأ في دعوى المنافسة غير المشروعة ص ١٢ رسالة دكتوراه لمحمد الأمير يوسف وهبه مقدمة إلى جامعة القاهرة عام ١٩٩٠ ، د. حسني المصري في القانون التجاري الكويتي - الكتاب الأول - طبعة أولى ٩٢-١١٣ ص ١٩٩ .

(٢) راجع : مجموعة التشريعات الكويتية ج ٥ طبعة ثالثة - إعداد الأستاذ/ محمد رشود .

الأدوية ، بل قد يحظر القانون بعض أنواع التجارة على الأفراد أو يمنع بعض الأفراد من مزاولتها مطلقا لاعتبارات المصلحة العامة أو القومية كما هو الحال بالنسبة للقضاة والضباط والموظفين العموميين .

وتفويض القوانين التجارية بالعديد من القيود التي ترد على مبدأ حرية التجارة .

فالقاصر وعديم الأهلية لا يكتسب صفة التاجر ولو باشر الأعمال التجارية بصفة منتظمة ومستمرة لأنهما لا تتوافر فيهما الأهلية التجارية بحسب الأصل .

وهناك مئات من الناس تتوافر فيهم الأهلية التجارية من ناحية السن والملكات العقلية والجسدية ولكنهم مع ذلك يخضعون لقيود معينة يتعين احترامها أو يكونون ممنوعين من التجارة لاعتبارات المصلحة العامة^(١) .

من ذلك : نص المادة ١/٢٣ من قانون التجارة الكويتي رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أنه "لا يجوز لغير الكويتي الاشتغال بالتجارة في الكويت إلا إذا كان له شريك أو شركاء كويتيون ، وبشرط ألا يقل رأس مال الكويتيين في المتجر المشترك عن ٥١% من مجموع رأس مال المتجر".

ونص المادة ٢٥ من نفس القانون : التي تنص على أنه لا يجوز للأشخاص الآتي بيانهم ممارسة التجارة : أولا : كل تاجر شهر إفلاسه خلال السنة الأولى من مزاولته التجارة ما لم يرد إليه اعتباره .. ثانيا : كل من حكم عليه بالإدانة في إحدى جرائم الإفلاس والتلبس أو الغش التجاري أو السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو استعمال الأوراق المزورة ما لم يرد إليه اعتباره ..^(٢)

ومما يبرر هذه القيود أن الشخص الأول الذي أشهر إفلاسه في السنة الأولى من مزاولته التجارة ليس جديراً بالاستمرار فيها حيث توقف عن دفع

(١) راجع : د. حسنة المصري ، المرجع السابق ص ١٩٩-٢٠٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٣ وراجع أيضاً د. محمد سامي مذكور ، د. علي يونس في

الإفلاس طبعة دار الفكر العربي ١٩٦١ ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ .

ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها . مما استدعى شهر إفلاسه وهو ما قد يعود إلى نقص خبرة وقلة درايته بأحكام السوق وأحوالها وعدم معرفته بأصول التجارة ، وقد يعود إلى مماطلته وعدم احترامه للعهود التجارية .

وأما الشخص الثاني فإنه كذلك ليس جديراً بمزاولة التجارة نظراً لإدانتته في إحدى الجرائم المذكورة لأنها من الجرائم المخلّة بالشرف والاعتبار وبالتالي لا يجوز له مزاولة التجارة أو العودة إليها بعد شهر إفلاسه إلا إذا رد إليه اعتباره.

وهكذا نرى أن مبدأ حرية التجارة مبدأ مقرر في التشريع الإسلامي منذ ما يزيد على أربعة عشر قرناً من الزمان ، وأن هذا المبدأ مبدأ عام لا يحد منه إلا الخروج على قواعد الشريعة وأصولها العامة ، وأن من حق كل شخص يعيش على أرض الإسلام أن يمارس التجارة داخلياً أو خارجياً ما دام ملتزماً بقواعد هذه الشريعة وأصولها .

أما القوانين الوضعية فلم تأخذ بهذا المبدأ إلا في نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وظل هذا المبدأ يتأرجح بين أخذ ورد ، وتأييد ومعارضة بين الدول ، ورغم أن كثيراً من الدول قد ضمنت دساتيرها هذا المبدأ ، إلا أنها عادت وسلبت أهم خصائصه في قوانينها الخاصة مثل القوانين التجارية على نحو ما أسلفنا .

المبحث الثاني

حقيقة المنافسة ومدى مشروعيتها

المطلب الأول

حقيقة المنافسة في الشريعة الإسلامية ومدى مشروعيتها

أولاً : حقيقة المنافسة لغة وشرعاً :

المنافسة في اللغة مصدر نافس ينافس منافسة ، يقال : نفس الشيء نفاسة إذا كان عظيم القيمة ، ونافس في الشيء : بالغ فيه ورغب ، ونافس فلاناً في

كذا سابقة وباراه فيه من غير أن يلحق الضرر به .. وتتافس القوم في كذا ،
تسابقوا فيه وتابروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعض . والأنفس (الشيء)
الأعظم قيمة .. والتنافس نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق ،
والمنافسة : التنافس (١) .

فالمنافسة والتنافس لغة يدور معناهما بين ارتفاع القيمة ، والمبالغة في
الشيء والترغيب فيه ، والتسابق والتباري وبذل المجهود في سبيل التفوق .
والمنافسة مفاعلة فهي لا تتصور إلا بين طرفين يتسابقان ويتباريان بأن
يبذل كل منهما جهده من أجل أن يتفوق على الطرف الآخر .

أما معنى المنافسة في الفقه الإسلامي فالملاحظ أن الفقهاء رحمهم الله لم
يضعوا للمنافسة تعريفاً اصطلاحياً . ولعل ذلك يرجع إلى ما يلي :

أولاً : وضوح معناه اللغوي الذي يتضمن التسابق والتباري المشروع
الخالى عن قصد إلحاق الضرر .

ثانياً : أن المنافسة أمر عاشه المسلمون في جميع المجالات فهم يتنافسون
في أعمال الخير والبر ، والعبادة ، وصولاً إلى رضوان الله تعالى والفوز
بالجنة ، قال تعالى بعد أن بين جزاء الأبرار في الجنة : ﴿ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ
مَحْمُومٍ * خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ (٢) .

فالمسلمون جميعاً مدعوون إلى المسارعة إلى مغفرة الله ورضوانه ، قال
تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (٣) .

وقال أيضاً : ﴿ وَيَسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٤) أي

(١) راجع : المعجم الوجيز ص ٩٢٧ طبعة وزارة التربية والتعليم .

(٢) سورة المطففين ، الآيتان ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٣٣ .

(٤) من الآية رقم ١١٤ من سورة آل عمران .

يسابقون إليها.

ويتنافسون على الجهاد في سبيل الله بالنفس والمال والإعداد له بكل ما هو غال ونفيس ، ويتنافسون في الأعمال الدنيوية من سعى على المعاش وكد وكدح في الحياة لتوفير العيش الكريم والحياة الهادئة ، فالزارع يتقن زراعته ، والصانع يتقن صناعته أمثالاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه . والتاجر يحرص على أن يجلب إلى سوق المسلمين أجود السلع والبضائع بأنسب الأسعار ، فهو لا يحتكر ولا يخون ولا يغدر أمثالاً لأوامر دينه وتعاليم شريعته ، فكان كل شيء يسير في اتجاهه الصحيح.

ثالثاً : استيعاب المسلمين للمفاهيم الإسلامية ممثلة في الأوامر والنواهي الشرعية التي تحث على جلب البضائع والسلع وتنتهي عن احتكارها مثل حديث " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون " وحديث " لا يحتكر إلا خاطئ " .

وعلى ضوء الحقيقة اللغوية للمنافسة يمكننا صياغة تعريف اصطلاحى فقهي للمنافسة التجارية ، يقوم على مراعاة المعاني اللغوية للمنافسة ، مع مراعاة الإطار الشرعي الذي تتم فيه هذه المنافسة التجارية . وهذا التعريف يتمثل فيما يلي :

المنافسة التجارية : تسابق التجار والمنتجين على بذل غاية جهدهم في سبيل جلب وإنتاج أجود السلع والبضائع والمنتجات بالسعر المناسب وبما يحقق مصالح المستهلكين ، وفقاً للقواعد والأصول الشرعية .

ووفقاً لهذا التعريف فإن المنافسة التجارية التي هي مقصودنا في هذا البحث تقوم على مايلي :

أولاً : التسابق والتباري المشروع بين التجار والمنتجين باعتبارهم الفئة المعنية بتوفير السلع والبضائع والمنتجات في السوق التجارية .

ثانياً : أن يكون هذا التسابق عن طريق بذل غاية الجهد من أجل جلب وإنتاج أجود السلع وأنسبها سعراً مع إمكانيات وقدرة المستهلكين .

وهذا يجعل التجار لا يجلبون إلا أفضل السلع وأجودها ، ويجعل المنتجين يحرصون على تجويد منتجاتهم وتحسين خصائص صناعتهم مما يجعل لهم مكانة متميزة في السوق التجارية ، وتوقفاً وبروزاً في المجال التجاري والإنتاجي .

ثالثاً : إن يخلو هذا التسابق والتباري من قصد إلحاق أي طرف من المتسابقين الضرر بالطرف الآخر ، أو إلحاق الضرر به فعلاً حتى تكون منافسة مشروعة خالية من التشاحن والتنازع ، وهو مقصد أصلي للشارع في تشريعه للمعاملات الشرعية .

رابعاً : أن يترتب على هذا التسابق والتباري تحقيق مصالح الأمة ممثلة في قطاعها الأغلب وهو قطاع المستهلكين بحيث تتوفر لهم السلع والبضائع والمنتجات الجيدة وبالسعر المناسب .

خامساً : أن يتم هذا التسابق في إطار من قواعد الشريعة وأصولها العامة ، بأن يخلو عن الغش ، والطرق الإحتيالية والأساليب الخداعية التي توقع المستهلك في شرك عمليات البيع والشراء غير النزيهة .

ثانياً : مشروعية المنافسة :

ترتبط المنافسة التجارية ارتباطاً وثيقاً بحرية التجارة ، فلا نتصور المنافسة التجارية بدون حرية التجارة ففي ظل هذا المبدأ وهو حرية التجارة تنمو المنافسة وتزدهر وتؤتي ثمارها المرجوة

وكلا الأمرين — المنافسة التجارية ، حرية التجارة — يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق الشرعي العام وهو حق الحرية العامة .

والحرية حق شرعي عام قرره الإسلام ورعاه ، وحماه بأوكد أساليب الحماية ، وجعله أساساً لحياة الأفراد في المجتمع ، ولذلك نجد معالم الحريات المختلفة من حرية فردية وحرية اعتقاد وتعبير ، وعمل وكسب وتملك وغيرها

واضحة المعالم في التشريع الإسلامي منذ بزوغ فجر النور والهداية (١) .

والحرية الاقتصادية متمثلة في حق العمل والكسب والتملك مكفولة في التشريع الإسلامي لكل إنسان يقيم على أرض الدولة الإسلامية سواء كان مسلماً أو غير مسلم ، مادام ملتزماً بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المالية ، فله أن يمارس سائر المعاملات الاقتصادية من بيع وشراء ، وإيجار واستئجار ، وشركة ، وزراعة وصناعة وتجارة .

فالتشريع الإسلامي أقر الحرية الاقتصادية ، وما يترتب عليها من الحرية في اختيار العمل المناسب ، والحق في تملك ثمرة هذا العمل ملكاً خالصاً ، وأحاطها بالضوابط التي تضبط ممارستها ، وتجعلها محققة لمصالح الفرد والجماعة حتى لا تطغى مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، ولا تطغى مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد (٢) .

فالحرية هي الوضع الطبيعي الذي يحرص التشريع الإسلامي على تحقيقه ، فالناظر في آيات الكتاب الكريم يجد أن الخطاب فيها جميعاً وما يتضمنه من أحكام ووعد ووعيد وثواب وعقاب موجهة إلى إنسان حر كامل الإرادة مكلف تام التكليف .

فالرضا الكامل أساس لصحة كل العقود والتصرفات الشرعية ، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (٣) والرضا الكامل لا يتصور إلا مع الحرية التامة .

(١) راجع : د. إسماعيل بدوي في دعائم الحكم في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية ص ٥ ، ٦ ، ود. محمد العلي القرني في أصول الاقتصاد الإسلامي ص ٥٢ ، طبعة ١٩٩١م .

(٢) راجع : د. سليمان بن عبد الرحمن الحقييل في حقوق الإنسان في الإسلام ص ١١٨ طبعة ٢٠٠٠ ، د. محمد العلي القرني في أصول الاقتصاد الإسلامي ص ٥٢ .

(٣) من الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

بل إن الاعتقاد مبناه على كمال الاختبار وصحيح الاقتناع ، قال تعالى : ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ (١).

وفي كل مراحل تاريخ الدولة الإسلامية كان توفير الحرية التامة للأفراد لممارسة العمل والتعاقد والملك والاستهلاك والإنتاج هو من أجل ما يحرص عليه الخلفاء وأولياء أمور المسلمين منذ عهد النبوة ، ومرورا بعصر الخلافة الراشدة وسائر العصور الإسلامية.

وقد أدرك علماء المسلمين وفقهاؤهم منذ وقت مبكر الفوائد الاقتصادية العديدة لإطلاق الحرية للأفراد ضمن حدود الشريعة ، وتقليص تدخل الدولة في النشاط ، في إنعاش الحركة التجارية والتنمية الاقتصادية (٢).

يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته : "إن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع ، وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوه فيه ، فيكثر الإعمار ويزيد لحصول الاغتباط بقلة المغرم" (٣).

والمنافسة الحرة تقوم على حرية التعامل في الأسواق ، وتفاعل قوي العرض والطلب في حرية تامة لتحديد الأسعار في ظل الضمانات الشرعية التي تكفل توفير هذه الحرية بمنع الاحتكار والغش والغرر ، وكافة أنواع الوساطات التجارية التي يترتب عليها التأثير سلبا في حرية الأسواق.

وهذا ما يظهر من نصوص التشريع التي تمنع التسعير في الأحوال العادية كما ورد في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : أن الناس قالوا يارسول الله غلا السعر فسعر لنا . فقال: إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق والمسر ، وإنني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته

(١) الآية رقم ٢٥٦ من سورة البقرة .

(٢) راجع : د. محمد العلي القري ، المرجع السابق ص ٥٢ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٩٧ .

إياها في دم ولا مال" ^(١) ووعيده صلى الله عليه وسلم الشديد بالنسبة لمن يغلي على المسلمين أسعارهم في قوله صلى الله عليه وسلم " من دخل في شيء من أسعار المسلمين لنعليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه يعظم من النار يوم القيامة" ^(٢) كما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاحتكار فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال : "..من احتكر فهو خاطئ" وفي رواية "لا يحتكروا إلا خاطئ" ^(٣) .

كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أنواع من البيوع لما فيها من الغرر والجهالة ولقيامها على المنافسة غير المشروعة كبيع الحصاة وبيع الغرر.

وذلك كله حرصا من الرسول الكريم على توفير حرية الأسواق وضبط المنافسة فيها بأن تكون منافسة مشروعة خالية من الغش والخداع والتضليل والسيطرة على الأسواق ^(٤).

وبناء على ما سبق فإن المنافسة التجارية مشروعة باعتبارها رافدا من روافد الحرية الاقتصادية ، ومظهر من مظاهر الحرية التجارية ، وحرية التعامل في الأسواق ما دامت منافسة مضبوطة بضوابط الشرع وقواعد المعاملات الشرعية .

المطلب الثاني

حقيقة المنافسة ومدى مشروعيتها في القانون الوضعي

اصطلاح المنافسة اصطلاح قانوني كان يعني منذ بداية ظهوره معاني مادية تعني حالة من الخصومة والتنافس والصراع والنزاع ، وحالة من العداء الدائم والمستمر ، لأن أصل معنى الكلمة كان يعني اللعب في جماعة أو

(١) الحديث سبق الإشارة إليه ص ٣٠ .

(٢) الحديث سبق الإشارة إليه ص ٣١ .

(٣) الحديث سبق تخريجه ، راجع : ص ٣١ .

(٤) راجع د. محمد عبد المنعم غفر ، في النظام الاقتصادي الإسلامي ص ١٩ - ٢٠ .

الجري مع جماعة ، أو الإسراع مع جماعة .. وهو أصل معنى الكلمة اللاتيني .

ثم تطور معنى المنافسة فصار يطلق على عدة معان.

منها: المزاومة بين عدد من الأشخاص أو بين عدة قوى تتابع نفس الهدف .

ومنها : العلاقة بين المنتجين والتجار في صراعهم على العملاء

وتطلق المنافسة أيضا على كل ما يحدث على المساواة أو التفوق على شخص ما في شيء محدود.

ثم اتسع معنى المنافسة ليشمل كل مجال يقصده المتنافسون أيا كان عددهم ومجال نشاطهم ، حتى يكتب البقاء للأصلح ، فأصبح مفهوم المنافسة أنها عملية تأصيل وانتقاء وتصنيف^(١) .

وعلى الرغم من ذلك ، فليس هناك تصور " كما يقول الدكتور أحمد محرز - أكثر إيهاما وإثارة ، واصطلاح " أكثر غموضا كاصطلاح المنافسة الذي يجمل بين طياته أهدافا أدبية ورموزا معنوية وغايات سياسية . فهي تبدو للبعض كما لو كانت ظاهرة أساسية لا يمكن تجاهلها أو القضاء عليها لكن البعض الآخر ينكر على المنافسة أهميتها وجدواها ، بل أنهم ينكرون ماضيها ومستقبلها.

ويرى فريق ثالث : أن علم الاقتصاد مازال لا يملك السيطرة على مفهوم المنافسة كما يرون أن علم الاقتصاد لا يستغني أبدا عن التعريفات التي يضعها القانون والقضاء والقرار الإداري^(٢) .

(١) راجع: د. أحمد محمد محرز في الحق في المنافسة المشروعة في مجالات النشاط الاقتصادي ، الصناعة، التجارة، الخدمات ١٩٩٤ - راجع أيضا المراجع الأجنبية التي أشار إليها في هامش ص ٧.

(٢) المجلة الفصلية للقانون التجاري للأعوام ١٩٥٦ ص ١٧ ، ١٩٦٠ ص ٥٠١ ، وراجع أيضا د. أحمد محرز ، المرجع السابق ص ٨ بالهامش .

وهكذا تتوالى المتناقضات في شأن مفهوم المنافسة، وتصل إلى حد التعقيد بين فقهاء الاقتصاد وفقهاء القانون ، حيث يرى البعض أن موضوع المنافسة من المسائل التي لا يهتم بها رجال القانون ولا يعباؤون بها لأنهم ينظرون إليها على أنها قضية من قضايا الاقتصاد^(١) .

ومهما يكن من أمر الاختلافات في الرأي والتناقضات بين فقهاء الاقتصاد والقانون ، فإن الاعتقاد ثابت لا يتزعزع في أن المنافسة تنطوي على فوائد جمة لا تنكر ، ومن الموضوعات التي لا يزال لها مجال خصيب في الدراسات القانونية والاقتصادية على السواء ، غير أن تلك الفوائد تتوقف على نطاق الحرية والتحرر من القيود ، والإلتزام بالمشروعية والمساواة ، ومراعاة آداب المهنة وتقاليدها والثقة والنزاهة والأمانة التي من شأنها القضاء على المنافسة المهلكة أو بمعنى آخر الحد من فن الحرب في العلاقات الاقتصادية.

ذلك أن موضوع المنافسة يتعلق بآداب السلوك حتى وصفت المنافسة بأنها ديمقراطية النشاط الاقتصادي حيث يجب أن تسود مبادئ الديمقراطية الثلاث الحرية ، العدالة ، المساواة ، بما يسمح بالقضاء على أن فكرة المنافسة يتولد عنها التمييز وعدم المساواة ، أو يتولد عنها مسائل غير مشروعة ، ومخالفة للقانون ، كالاتفاقات السيئة بين التجار التي تتضمن القيام بأعمال فحواها منافسة غير مشروعة أو بتكامل بين مشروعات ينطوي على احتكارات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

إن المنافسة المشروعة ، التامة والحقيقية ، تعمل على إزالة الشعور بالغرور والسمو والغلو على الآخرين وهو شعور اصطلاح على تسميته " شعور التاجر المنافس بأنه وحده هو المالك على الساحة".

فإذا قضت المنافسة على هذا الشعور كانت ناجحة بسبب قيامها على الجوانب الأخلاقية والأسس الديمقراطية .

هذا، وستظل المنافسة قائمة مادام النشاط الإنساني قائما ، قوامها المزاومة

(١) راجع : د. أحمد محرز ، المرجع السابق نفس الموضع .

والتسابق وبذل الجهد في سبيل التفوق ، وهي أمور غرائزية بطبيعتها ، أكدت عدم صدق القائلين بانعدام المنافسة في المجتمعات الشيوعية والاشتراكية ، على الرغم من أنها حققت نجاحات ظاهرية موقوتة ، وما كان سقوط هذه المجتمعات إلا لأنها خالفت السنن الكونية ، والفطرة التي فطر الله الناس عليها.

فالمنافسة سنة من سنن الفطرة الكونية للبشر غايتها التفوق في مجالات الأعمال والأنشطة إيا كانت طبيعتها . وقد لازمت المنافسة النشاط الاقتصادي خاصة ، حتى اتصفت بكونها أحد الشروط اللازمة لاحترافه.

ولقد بانئت المنافسة أمرا طبيعيا ، ومبدأ أساسيا في عالم الاقتصاد بعد تأكيد أن حرية التجارة وحرية المنافسة صنوان لا ينقصمان ، لذلك قيل " إن اتضرر الناشئ عن المنافسة يعتبر ضررا مشروعا ، وأن حالة المنافسة التجارية من الحالات التي يجيز فيها القانون إلحاق الضرر بالغير طالما كانت التجارة مشروعة والمنافسة شريفة تقوم على العمل والذكاء والنجاح والالتزام بأصول العمل التجاري^(١).

ومن ثم نجد أن أغلب الفقهاء الفرنسيين يفضلون استعمال اصطلاح المنافسة غير المشروعة أو مرادفاتها كالمنافسة المحظورة أو الممنوعة أو المنافسة غير الصحيحة أو غير القانونية أو الطفيلية أو المتعسفة وذلك عندما يريدون التعبير عن الأعمال ، أو التصرفات غير الشرعية أو عند إرادتهم تحديد هذه الأعمال لخطورتها أو لمخالفتها للقوانين واللوائح ، أو بيان النتيجة

(١) راجع: د. أكرم الخولي في الوسيط في القانون التجاري ج ٣ ، ص ٣٧٨ ، ٣٨٠ طبعة ١٩٦٤ غير أننا لا نقر هذا لأن شرط المنافسة كما هو واضح من معناها اللغوي والشرعي الذي انتهينا إليه : أن لا يترتب عليها ضرر بالآخرين ، ولعل المراد من كلام الدكتور / أكرم الخولي هو ما قد يلحق أحد المتنافسين من خسارة تجارية غير مقصودة من الطرف الآخر كأن يبيع أحد المتنافسين سلعته بأقل من سعر السوق أو بأقل من سعر التكلفة .

الضارة التي تؤدي إليها ، وجميعها تدور حول كل فعل ينطوي على خطأ ولا يلزم في ارتكابه أن يكون تحت ستار الغش.

ويمكن القول بأن وصف المنافسة بأنها غير شرعية يرجع إلى ازدهار مبدأ الحرية الذي ساد جميع الأنشطة في عصر النهضة الصناعية ، بحيث كان كل ما يمس هذا المبدأ من قريب أو بعيد ، ينظر إليه على أنه مساس بمعتقدات أو مقدسات يستتفر غضب المجتمع باعتباره ردة لا تغتفر.

غير أن الحرية على إطلاقها لها مثالبها ، وأصبحت حرية التنافس بدون ضوابط تحمل المجتمع أمرا لا تحمد عقباه ، مما حدا بكثير من الفقهاء إلى وضع الحدود بين المنافسة غير المشروعة بالمعنى الدقيق ، وبين المنافسة المنظمة والمشروعة^(١) ، وكذلك احترام العقود المقيدة للمنافسة بين المشروعات المتعاقدة ومن ثم ظهرت قوانين الملكية الصناعية التي تحمي قيم المنافسة ، وانصرف الفقه إلى حد كبير عن المفهوم التقليدي للمنافسة غير المشروعة ، ليقنن اصطلاحات جديدة مترابطة أحيانا ، متناقضة أحيانا أخرى يستعملها تارة لتصنيف المؤسسة وتارة أخرى للمقارنة بين المشروعات المتشابهة أو المتمثلة النشاط^(٢) .

والحقيقة أن المنافسة نوع من الحرية في مزاولة النشاط الإنساني بصفة عامة ، والنشاط الاقتصادي بصفة خاصة والتي يعترف بها القانون ويضع لها ضوابط ويمنع من التعسف في استعمالها.

وبناء على ذلك يتمتع بحرية المنافسة كل من يتمتع بحرية التجارة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا .

ولا تعتبر الشروط التي يتطلبها القانون لتنظيم التجارة أشخاصا وأموالا قيودا على حرية المنافسة ، ويستطيع أي شخص أو أي مشروع أن يمارس نشاطه الاقتصادي في المكان الذي يرغبه ويقدر الحجم الذي يريده وعدد

(١) وهذا هو ما يهدف إليه هذا البحث .

(٢) راجع د. أحمد محرز في الحق في المنافسة ، المرجع السابق ص ٩ ، ١٠ بالهامش

الفروع التي يريد أن ينشرها ، بل يستطيع أن يستحدث أي نشاط جديد غير النشاط الذي يراه ، كذلك يستطيع أن يوقف جانبا منه ، شريطة أن لا ينسحب المشروع من عالم التجارة دون أن يقوم بالوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين معه.^(١)

ويبدو من كل ما سبق أن مشروعية المنافسة التجارية في القوانين الوضعية يستند إلى ما قرره الدساتير المختلفة من حق في الحرية . حرية العمل والكسب ، إذ من حق كل إنسان وفقا للدستور أن يمارس الحرفة أو المهنة التي يختارها بما فيها حرية ممارسة العمل التجاري ، ثم تتابعت قوانين التجارة والاقتصاد على ترسيخ مبدأ حرية ممارسة العمل التجاري ومن ثم حرية المنافسة في هذا المجال مادامت ملتزمة بالنظم واللوائح التي تقررها هذه القوانين.

كما يبدو أن الأصل التاريخي لهذه المشروعية هو ماسبق أن ذكرنا من نص الدستور الفرنسي الصادر ١٧٩١ في مادته السابعة "على تمتع كل مواطن بحرية اختيار العمل أو الحرفة أو العلم الذي يراه مناسبا له " ثم وكذلك القانون الفرنسي الصادر في نفس العام الذي أدان نظام الطوائف وقبور إلغاءه.

ثم تتابعت الدساتير العربية على النص على نفس المبدأ ، وقرره القوانين التجارية العربية .

وخلاصة القول أنه يمكن القول بأن الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية يلتقيان حول مبدأ مشروعية المنافسة ، لأن كلا منهما يقرر مبدأ حرية التجارة وحرية ممارسة العمل التجاري ، والتي تعتبر المنافسة من أهم مظاهر هذه الحرية.

(١) المرجع السابق ، ص ١١ ، ١٢ .

المبحث الثالث

الطبيعة الشرعية والقانونية للحق في المنافسة

تمهيد :

نقصد بالطبيعة الشرعية والقانونية لحق المنافسة ، التكييف الشرعي والقانوني لهذا الحق ، وهل هو من قبيل الحقوق العامة أو من قبيل الحقوق الخاصة ، وهل يعتبر من قبيل حقوق الشخصية أو الحقوق للصيقة بالشخصية ، وهل يعتبر حقا شخصيا أو حقا عينيا . هذا ما نحاول الإجابة عنه في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول

الطبيعة الشرعية للحق في المنافسة

لفظة الحق في اللغة من الألفاظ المشتركة ، ولذلك نجد أن الفقهاء قد استعملوها استعمالات متعددة ، فهم يطلقونها أحيانا ويريدون بها ملك الذات أو ملك المنفعة ، ويطلقونها في الشرع على ما يعرف شرعا وقلنا بحقوق الاتفاق ، وكثيرا ما يطلقونها ويريدون بها ما يثبت للإنسان بمقتضى الشرع نتيجة لعقد أو خطأ من قبل غيره ترتب عليه ضرر به أو كونه طرفا في علاقة بين طرفين تستوجب ذلك^(١) .

هذا ولقد تعددت أنظار الفقهاء رحمهم الله في تعريفهم للحق ، وكل تعريف له ملحظه الخاص بالنسبة للمراد بالحق .

فمن الفقهاء من لاحظ في الحق أنه قدرة على التصرف يثبتها الشرع لصاحب الحق فعرفه بأنه " قدره على التصرف يثبتها الشرع ابتداء إلا لمانع"^(٢) .

(١) راجع د. محمد الحسيني حنفي في المدخل للفقهاء الإسلاميين ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٢) راجع : ابن نجيم في الأشباه والنظائر ص ٣٤٦ .

ومنهم من لاحظ في الحق معنى اختصاص صاحبه به فعرفه بأنه :
اختصاص يظهر فيما يقصد له شرعا^(١).

ومنهم من لاحظ في الحق أنه علاقة أو اتصال أو ارتباط بين شخص
وبين شيء فعرفه بأنه : "اتصال شرعي بين شخص وبين شيء يكون مطلقا
لتصرفه فيه إلا لمانع ، وحاجزا عن تصرف الغير ابتداء"^(٢).

ومن الفقهاء المحدثين من عرف الحق بأنه : "مصلحة ثابتة بالشرع
مستحقة لفرد أو جماعة تخول صاحبها حق الاختصاص أو الاستئثار بشيء
أو أمر ما"^(٣).

هذا ويتنوع الحق باعتبار صاحبه إلى أربعة أنواع هي :

١ - حق الله تعالى وهو كما عرفه ابن نجيم وغيره : ما يتعلق به النفع
العام من غير اختصاص بأحد^(٤) وينسب إلى الله تعالى لعظم خطره
وعوم نفعه^(٥) ومن أمثلته العبادات بأنواعها والحدود الشرعية
ونحوها.

(١) راجع : د. عبد السلام العبادي في الملكية ج ١ ، ص ٩٦ / ٩٧ طبعة مكتبة الأقصى -
الأردن حيث عزا التعريف إلى القاضي حسن في كتاب طريقة الخلاف بين الشافعية
والحنفية .

(٢) راجع: الحق في الشريعة الإسلامية ومعه الملك للدكتور/ محمد طموم ص ٣٣ ، ٣٤
نقلا عن صدر الشريعة الحنفي مع بعض التصرف وراجع أيضا ، د. مصطفى الزرقا
في المدخل إلى نظرية الالتزام ص ١١ ، د. فتحي الدريني في الحق مدى سلطة الدولة
ص ٢٣٨ ، حيث عرفا الحق بأنه اختصاص .

(٣) راجع : د. محمد يوسف موسى الفقه الإسلامي ص ٢١١ ، الشيخ علي الخفين في
أحكام المعاملات الشرعية ص ٢٨ ، الحق والذمة ص ٣٦ ، ود. عيسوي أحمد
عيسوي في المدخل الفقهي الإسلامي ، وبحثا لنا بعنوان: نظرية التعسف في استعمال
الحق بأصيل وتدليل وتطبيق شرعي ص ٢٠٢ وما بعدها.

(٤) راجع : البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ج ٦ ، ص ١٣٦ ، التلويح على
شرح التوضيح للفتاواني ج ٢ ، ص ١٥٢ .

٢ - حق العبد وهو كما عرفه التفّازاني وغيره : ما يتعلّق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير وبذل المتلفات وأثمان المبيعات^(١) .

ويتنوع حق العبد الخالص هذا إلى نوعين تبعاً لنوع المصلحة التي يتعلّق بها، حق عام وهو ما ترتّب عليه مصلحة عامة للمجتمع كالمرافق العامة وحق خاص ، وهو ما ترتّب عليه مصلحة خاصة لفرد أو أفراد كحق كل إنسان في ماله وداره وعمله^(٢) .

ويختلف هذا الحق - حق العبد - عن حق الله تعالى من جهتين: الأولى: أن حق العبد يسقط بالإسقاط بخلاف حق الله تعالى . الثانية : أن حق العبد يقبل الصلح والإسقاط والتنازل والمعاوضة بخلاف حق الله الذي لا يقبل الصلح ولا العفو والإسقاط ولا التنازل ولا المعاوضة^(٣) .

٣ - ما اجتمع فيه الحقان وحق الله غالب وهو حد القذف .

٤ - ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد غالب وهو عقوبة القصاص^(٤) .

ويتنوع الحق باعتبار محله أو موضوعه إلى حق مالي وحق غير مالي ، فالحق المالي هو ما كان محله المال كحق الملك وحق الانتفاع ونحوهما والحق غير المالي هو ما كان محله شيئاً غير المال ، كحق الطلاق وحق الحضانة وحق الولاية ومنها الحقوق العامة لحق الحرية وحق العمل والكسب ويتنوع الحق المالي إلى نوعين : حق عيني ، وحق شخصي .

فالحق العيني : هو الحق الذي يتعلّق بالعين ويخول صاحبه سلطة الاستعمال والاستقلال والتصرف على هذه العين كحق الملكية وما يتفرّع عنه

(١) راجع : التلويح على شرح التوضيح ، المرجع السابق ، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ١٨٧ والموافقات للشاطبي ج ٢ ، ص ٣١٨ والفروق للقرافي ج ١ ، ص ١٤١ .

(٢) راجع : نظرية الحق للدكتور / أحمد فهمي أبو سنة ص ١٨٠ .

(٣) راجع : الفروق للقرافي المرجع السابق نفس الموضع ، وأعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ، ص ٩٢ .

(٤) راجع : الموافقات للشاطبي ج ٢ ، ص ٣١٠ .

من حقوق كحقوق الارتفاق .

وأما الحق الشخصي فهو الحق الذي يثبت في الذمة ، وهو يثبت لإنسان على آخر فيكون أحدهما مستحقا أو دائنا والآخر مكلفا بالحق أو مدينا بالحق .

وهذه الحقوق الشخصية المنوطة بالمكلف والتي تتعلق بذمته يجب عليه أدائها سواء كانت إيجابية مثل وجوب تسليم المبيع إلى المشتري ووجوب تسليم الثمن إلى البائع أو سلبية كالامتناع عن المعاصي ، والامتناع عن الأضرار بالآخرين وهذا الوجوب قد يتعلق بالشخص نفسه وقد يتعلق بنائبه كما في الحقوق المالية المتعلقة بالصبي والمجنون ونحوهما^(١) .

هذه لمحة موجزة عن الحقوق في الشريعة الإسلامية تعريفها أنواعها وتوصيفها وإذا حاولنا أن نصنف الحق في المنافسة وفقا لأي نوع من أنواع هذه الحقوق فإن هذه التوصيف يأتي في إطار ما انتهينا إليه من تعريف شرعي للمنافسة التجارية وبيان مقومات هذه المنافسة وذلك على النحو التالي:

انتهينا إلى تعريف المنافسة شرعا بأنها : تسابق التجار والمنتجين على بذل غاية جهدهم في سبيل جلب وإنتاج أجود السلع والبضائع والمنتجات بالسعر المناسب ، بما يحقق مصالح المستهلكين ، وفقا للقواعد والأصول الشرعية .

وقد عرفنا أن الحق في المنافسة التجارية مظهر من مظاهر حرية العمل والكسب التي تنفرع بدورها عن الحق العام وهو حق الحرية بمعناها العام الذي أثبتته الشارع لكل مكلف ، ومن ثم يمكن القول باعتبارها حقا عاما .

ومن ناحية ثانية فإن هذا الحق يتعلق بالمال ، لأن مجال ممارسته ونطلق أعماله هو التجارة والأعمال التجارية التي يعتبر المال هو العنصر الجوهري فيها ، حيث لا تتصور التجارة دون رأس مال ، ومن ثم يمكن القول باعتبارها حقا ماليا.

(١) راجع د. أحمد فهمي أبو سنة في نظرية الحق ص ١٨٥ - ١٨٦ .

ومن ناحية ثالثة فإن هذا الحق يتعلق بشخص صاحبه وهو التاجر أو المنتج أو من ينوب عنه كوكيله الشرعي أو القانوني ، ولكنه حق مجرد ، بمعنى أنه ليس له محل معين في الخارج يتعلق به ، كالحق في التعاقد بالعقود المشروعة ، والحق في إبرام الصفقات التجارية ، والحق في الزواج بالنسبة للقادر عليه حيث لا يتعلق بزوجة معينة .

ولما كان حق المنافسة تتعارض فيه الصفات والخصائص فإنه يمكن القول بأن هذا الحق ذو طبيعة خاصة حيث تجتمع فيه صفات الحقوق العامة والخاصة كما يجتمع فيه صفات الحقوق المالية والحقوق غير المالية ومن ثم يمكن تحديد خصائص هذا الحق فيما يلي :

١ - هو حق مرتبط بحق الحرية وملازم له حيث لا يتصور بدونها فلا حرية منافسة بدون حرية التجارة ، ولا يتصور حرية التجارة بدون الحرية العامة.

٢ - وهي حق مالي لارتباطه الوثيق برءوس الأموال وتداولها بطريق التجارة والصناعة ، في الأسواق التجارية ، والمشروعات الإنتاجية ، ومن ثم يمكن تقديره بالمال ، وكم قرأنا عن شركات ومشروعات وتجار قبلوا مبالغ مالية خيالية مقابل أحجامهم عن منافسة شركة أو مشروع أو تاجر آخر .

٣ - وهي حق مجرد أي ليس له محل خارج الذهن طالما لم تمارس المنافسة بطريقة فعلية .

٤ - ثم هي حق شخص يقتصر على شخص صاحبه وهو التاجر أو المنتج أو المشروع التجاري أو الصناعي أو من يقوم مقامه كمنثله ونائبه الشرعي والقانوني .

وبناء على هذا فإن هذا الحق يتصور التنازل عنه والاعتياض عنه بالمال .

٥ - وهذا الحق ليس حقا مطلقا وإنما هو مقيد بمراعاة القواعد والأصول الشرعية والأخلاقيات والآداب الشرعية المتعلقة بالتعامل التجاري .

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للحق في المنافسة

يتساءل فقهاء القانون عن الطبيعة القانونية للحق للمنافسة ، على اعتبار أن الطبيعة القانونية لأي حق تنشأ عن مجموع السلطات أو الامتيازات التي يستطيع صاحب الحق أن يستخدمها على محل الحق ، إذ يعرف البعض الحق بأنه : "الميزة التي يعطيها القانون للشخص والتي ترخص له أن يقوم بأعمال معينة" ^(١) فهل يعتبر حق المنافسة واحداً من الحقوق المعروفة ، وفقاً للتقسيمات التقليدية للحقوق في القانون ، أم أنه حق جديد له مقوماته وخصائصه المميزة ؟

إذا كان فقهاء القانون يقسمون الحقوق إلى : حقوق الشخصية ، وحقوق عينية ، وحقوق الدائنين أو الالتزامات ، فإن تطور النظم القانونية لتواكب التقدم العلمي والاقتصادي ، أدى بفقهاء القانون إلى القول بنوع رابع من الحقوق هو الحقوق الذهنية .

ورغم ذلك فإن هذا التطور قد أغفل حقيقة جوهرية من الحقائق التي تقوم عليها المنافسة ، وهي الاعتراف لصاحب المشروع بحق قصر على وسائل المنافسة التي يفتتها ويقوم على استغلالها ، وهذه الحقيقة تؤكد على ظهور حق جديد نتيجة لتفاعل القيم محل الحق ومضمون هذا الحق .

وإذا كان المشرع لم يول القيم التنافسية اهتمامه ، فإن القضاء قد أقام دعوى المنافسة غير المشروعة ليحمي هذه القيم بالاعتراف بسيطرته وحق القصر عليها.

(١) راجع : د. عبد الحي مجازي في المداخل لدراسة العلوم القانونية في القانون الكويتي ج ١ ، ص ١٢ طبعة ١٩٧٢ وراجع قرب هذا د. محمود جمال الدين زكي في تعريفه للحق بأنه قدرة أو مكنة إرادية هدفها تحقيق مصلحة مادته أو معنوية يحميها القانون ، وبعبارة أخرى : سلطة تسخرها الإدارة لتوفير ميزات معينة في حماية القانون * دروس في مقدمة الدراسات القانونية ص ٣١ طبعة ١٩٦٩ .

فضلا عن ذلك فإن الشروط الاتفاقية بتنظيم المنافسة ، والتي تحقق قدرا من الحماية يسمح لصاحب المشروع تقوية مركزه الاقتصادي ، أيا كانت الطبيعة القانونية لحقوقه على القيم التي يقوم باستغلالها إذا صادفها اعتداء من الغير ^(١).

وبإمعان النظر في الحقوق التي ينظمها القانون الوضعي نجد أن القيم التنافسية يتنازعها تيارات ثلاثة :

الأول : يعطي للأموال التنافسية استقلالا وذاتية ، تتعارض مع الطبيعة القانونية للحق الذي نشأت في ظله دون أن يغير ذلك شيئا من طبيعتها الأصلية ، أو يسوغ وضعها في طائفة أخرى من الحقوق لأن ذلك يؤدي إلى الخلط بين الملكية والشيء الذي تنصب عليه ، فضلا عما فيه من خلط بين مضمون الحق وهو الاحتكار أو حق الاستغلال المقصور على صاحبه من جهة ، وبين الموضوع الذي ينصب عليه هذا الحق من جهة أخرى.

الثاني : إعطاء الأموال التنافسية وصفا قانونيا يتفق مع طبيعة هذه الأموال التي ترد عليها حقوق الملكية الخاصة ، ويكون لصاحبها حق قصر عليها ، بما يتضمن وصفا لهذه الحقوق ، وخالصة لنظامها القانوني أكثر مما تتضمن تكييفها نهائيا قاطعا لطبيعة هذه الحقوق.

الثالث : اعتبار بعض القيم الناتجة عن الممارسة الفعلية للمنافسة قيما أدبية تتأفي بطبيعتها مع فكرة التقويم النقدي لتعلقها بطائفة الحقوق الملازمة للشخصية ، وذلك تأسيسا على ما يراه جانب من الفقه ، من أن الحق يكون ماليا أو غير مالي بناء على مضمون الحق ، ذاته وأنه يخول صاحبه اقتضاء مبلغ من المال ^(٢) ولكن هذا القول لا يصح الأخذ به على إطلاقه بالنسبة

(١) راجع د. أحمد محرز في الحق في المنافسة ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) بينما يرى جانب آخر من الفقه أن الحق يكون ماليا أو غير مالي بالنظر إلى إمكان تداول هذا الحق وانتقاله نظير مبلغ من المال لا على أساس النظر إلى مضمون الحق . راجع: د. أحمد محرز ، المرجع السابق ص ٢٨٧١ بالمندر والهامش .

لبعض عناصر الجانب الشخصي للحق في المنافسة، وخاصة تلك التي تتعلق بالاعتبار المهني للشخص

المنافس ولا تستعصي على التقويم النقدي ، إن القول بغير ذلك ينطوي على خلط بين عنصرين مختلفين من عناصر الحق في المنافسة أحدهما ذو طابع مالي أو اقتصادي وهو الاعتبار المهني أو التجاري أو الصناعي والآخر ذو طابع أدبي هو الاعتبار الخاص بشخص المنافس إذ أن الاعتبار المهني يستهدف غاية اقتصادية هي تمكن المنافس من استمرار نشاطه التنافسي صناعيا أو تجاريا بما ينطوي عليه ذاته من قدرات يحقق الربح عن طريقها ، ويؤكد من خلالها كيانه في عالم المنافسة^(١).

لذلك اعتبر القضاء المساس بالاعتبار المهني للتاجر بإثارة الشكوك حول أمانته منافسة غير مشروعة لما يؤدي إليه من انصراف عملائه وكساد تجارته^(٢).

هذا ويلاحظ أن مشكلة تحديد الطبيعة القانونية لحق المنافسة تحد مصدرها في هذه التيارات الثلاثة ، والتي تحاول تحرير حق المنافسة من التقسيمات التقليدية للحقوق ، وعلى أساسها وجدت اتجاهات ثلاثة لتحديد طبيعة الحق في المنافسة نوجز القول فيها فيما يلي :

الاتجاه الأول : الحق في المنافسة من قبيل الحق في الملكية :

ويرى أنصار هذه الاتجاه في الفقه والقضاء المقارن : أن صاحب المشروع المنافس يكون له حق ملكية على القيم التي ينتظمها مشروعه ومن ثم لا يجوز الاعتداء على حق ملكيته.

ويستند هذا الرأي إلى أن فكرة الملكية ليست فكرة جامدة غير قابلة للتغيير ، ولكنها قابلة للمرونة والتوسع بحسب درجة الملاءمة ، فكما أن الذمة

(١) راجع د. أحمد محرز ، المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٢) راجع : د. محمد الأمير وهبه في رسالته صور الخطأ في دعوى المنافسة غير المشروعة ص ١٤٢ .

المالية لها درجات ، فكذلك يوجد درجات في التملك .

فهذه الفكرة تنظر إلى طبيعة السلوك الإنساني في استخدام حريته المطلقة في استغلال أمواله واستمراره في مزاولة نشاطه ، الأمر الذي يمكن القياس عليه في مجال المنافسة من الناحية القانونية حيث أن القيم محل المنافسة يمكن أن يرد عليها حق الملكية بعناصره الثلاثة : الاستعمال والاستغلال والتصرف ، حتى ولو كان من بين هذه القيم أموال من طبيعة غير مادية ، ولها صفات خاصة تميزها ، إذ أن الملكية غير المادية ليست إلا شكلا جديدا من أشكال الاستئثار بالأموال لا يختلف في جوهره عن الملكية بشكلاها التقليدي^(١) .

ويعمل أنصار هذا الاتجاه لفكرتهم بأن المنافس سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، مالك لقيمه فهي أمواله نتاج جهده وذكائه فيجب أن تكون ملكا له باعتباره منشئا لها ، إذ لا تقتصر أسباب كسب الملكية عندهم على الاستيلاء أو الحيازة ، إنما توجد أيضا ملكية لنتاج مواهب شخصية ، لا ينفصل فيها محل الملكية عن شخص المالك ، وهذه الملكية لها طبيعة خاصة ، تستلزم تنظيما خاصا يختلف عن تنظيم الملكية المطبقة على الأشياء المادية ، وإن كانت تتوافر فيها جميع الخصائص المكونة لحق الملكية وهي الاستعمال والاستقلال والتصرف ، فعنصر الاستعمال متوافر لأن المنافس هو الذي ينشئ قيمة محل المنافسة ، فهو الذي يبتكرها ويقينها ، والاستغلال موجود بالضرورة ، لأن المنافس يستطيع استغلال قيمة استثمارها بالأسلوب الذي يروقه ، وأما التصرف فيوجد عندما يقوم المنافس بتأجير مشروعه بنظام الاستغلال الحر أو تقديمه كحصة في شركة أو إدماجه أو بيعه إذا أراد إنهاء نشاطه ووفقا لهذا الاتجاه فمن المتصور أن ترد الملكية على القيم المعنوية التي هي نتاج جهد الإنسان وتفوقه ويكون من حقه ممارسة كافة عناصر الملكية عليها^(٢) .

(١) راجع : د. أحمد محرز في الحق في المنافسة ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ والمراجع المشار إليها بهامشه .

(٢) راجع : د. أحمد محرز ، المرجع السابق ، وأيضا اندماج الشركات من الوجهة القانونية ، دراسة مقارنة طبعة ١٩٨٥ م.

وقد انتقد غالبية الفقه هذا الاتجاه ، ويقوم هذا الانتقاد على الأسس الآتية :

١ - أن هذا الاتجاه يؤسس نظريته على فكرة خاطئة ، تأثرا بالأفكار الرومانية حيث حرصوا على إرجاع كل جديد إلى الأفكار القانونية التي كانت سائدة قديما بدلا من أن يجددوا وينشئوا تقسيمات جديدة للحقوق .

٢ - أن خصائص الحق في المنافسة تتعارض مع خصائص حق الملكية ، إذ من المعلوم أن من أهم خصائص حق الملكية الدوام والاستمرار . أما الحق في المنافسة فإنه يمكن القول بأنه يستمد صفة الدوام والاستمرار من قيم المنافسة لأنها ليست ذات كيان مادي ، بل هي وليدة إبداعه وتميز طاقاته وسرعان ما يفقد هذا الإبداع طابع التفرد والتميز والأصالة بسبب التطور والتقدم الذي يحرزه غيره من المنافسين ، ومن ثم يكتسب الحق في المنافسة طابع التآنيث وليس الدوام .

٣ - المنافسة لا تعتبر عنصرا من عناصر الملكية ، وإنما هي استغلال منظم ذو طبيعة خاصة متميزة ، فإذا كانت الملكية لا تؤدي ثمارها إلا بالحياة والاستثمار ، فإن المنافسة تؤدي ثمارها بالذوبان والانتشار .

٤ - هذا فضلا عن أن الفرق الأساسي بين الحق في المنافسة وحق الملكية يكمن في ذات الطبيعة التي يقوم عليها الحق ، فحق المنافسة له خصائص خاصة بسبب المحل الذي يرد عليه ، ومن ثم فليس هناك ما يدعو إلى إدراجه في ذلك النطاق المتسع للملكية ذات الغاية الفردية الخاصة بينما الغاية الأساسية للمنافسة هي النفع العام وتحقيق المصلحة العامة والحرص على مصلحة الجمهور باعتبارهم طرفا أصيلا في العلاقة التنافسية .

٥ - وأخيرا فإن حق الملكية والحق في المنافسة منفصلان تمام الانفصال ، فبينما تكون الملكية في حالة سكون وأمان ، فإن المنافسة تكون نشاطا وديناميكية واتفاقيات خاصة إذ أن قوامها توظيف الأموال واستثمارها في نطاق المشروع الذي ينظمها ويخصبها وينميها حتى تستجيب لإشباع حاجات العملاء .

وإذا كان هناك من تشابه بين الحق في المنافسة وحق الملكية ، فإنه يتمثل في أن كلا منهما يحتج به في مواجهة كافة ، غير أن التشابه يجب أن يقف عند هذا الحد ، لأن كل حق عيني يفترض وجود صاحب الحق ، وموضوع الحق ، ويجب أن ينفصل صاحب الحق عن موضوع الحق ففي الحق العيني يمارس الشخص سلطاته على موضوع الحق حتى ولو قصر استعماله على نفسه ، بينما الحق في المنافسة يهدف بطبيعته إلى نشر القيم محل المنافسة على الجمهور لرواجها ، وعدم الاحتفاظ بها حبيسة ، وإلا كانت خالية عن أي قيمة مالية^(١) .

الاتجاه الثاني : الحق في المنافسة من قبيل حقوق الشخصية :

يرى جانب من الفقه أن الحق في المنافسة يعتبر من الحقوق الملازمة لصفة الإنسان ، وهي ما اصطلح عليه بحقوق الشخصية ، وهي تلك الحقوق التي يكون موضوعها العناصر المكونة للشخصية . وأن أساس الحماية القانونية للمنافس هي وجود حق شخص في القيم التنافسية .

والاعتراف بالحق في المنافسة باعتباره حقاً من حقوق الشخصية يترتب عليه مزية هامة ، إذ يستطيع المنافس المعتدي على حقه أن يلجأ إلى القضاء بمجرد الاعتداء عليه ليطالب من القضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعه أو رفضه دون أن يكون ملزماً بإثبات قواعد المسؤولية المدنية بعناصرها الثلاثة ، ومن ثم تكون الحماية القانونية للحق في المنافسة أكثر فاعلية .

غير أن أنصار هذا الاتجاه قد انقسموا إلى شقين :

الأول : يرى أن الحق في المنافسة رغم ذلك أقرب إلى الحق العيني منه إلى الحق الشخصي ، ويشبهون الحق في المنافسة بالحق العيني من جهة أن كلا منهما يحتج به في مواجهة كافة حيث يلتزم الجميع بعجم التعرض لصاحب الحق في المنافسة في مباشرة واستعمال حقه ، إذ أن الحق في

(١) راجع : د. أحمد محرز في المرجع السابق ص ٢٨٨ ، والمراجع التي أشار إليها .

المنافسة لا يفترض التزاما على شخص بعينه، وإنما يفرض على الكافة عدم الاعتداء على قيم المنافس أو المساس بحقه في المنافسة .

الثاني : أن الحق في المنافسة أقرب إلى الحق الشخصي منه إلى الحق العيني إذ أن صاحب الحق في المنافسة يكون في مركز الدائن في حالة الالتزام بالامتناع عن عمل والمدين في هذه الحالة هم الكافة ، حيث يقع على عاتق كل شخص واجب الامتناع عن الاعتداء على قيم المنافس أو المساس بحقه في المنافسة (١) .

ويواجه هذا الاتجاه معضلة قانونية تتمثل في الاعتراف للمشروع المنافس بالشخصية القانونية التي تعبر عن مجموع من العناصر المادية والشخصية ، فإذا ثبت للمشروع المنافس شخصيته القانونية تمتع بأهلية المنافسة ، وسائر حقوق الشخصية ، ويمثل المشروع صاحبه أو مديره أو ممثله القانوني أمام القضاء (٢) .

لذلك ذهب جانب من الفقه إلى أن الحق الأدبي للمنافس على قيمه التنافسية من قبيل حقوق الشخصية ، ومن ثم أنكروا على الشخص المعنوي هذا الحق ، على أساس أن القيم الأدبية ليس لها كيان خارجي قائم بذاته متميز عن الشخص الطبيعي .

وذهب جانب آخر إلى أن الشخص المعنوي يصلح أن يكون صاحب حق على قيمة الأدبية ، شأنه في ذلك شأن الشخص الطبيعي ، وذلك على أساس من تمتعه بالشخصية القانونية التي تجعله يتمتع بكافة الحقوق المتفرعة عن هذه الشخصية ، ومن بينها الحق في السمعة المعروفة في القانون التجاري الشهرة ، التي تمثل قيمة أدبية للشخص الطبيعي والشخص المعنوي على حد سواء (٣) .

(١) راجع : المرجع السابق ص ٢٩٠ - ٢٩١ والمراجع المشار إليها فيه .

(٢) راجع: المرجع السابق ص ٢٩٢، د. أحمد سلامة في نظرية الحق ص ١٧٦ طبعة ١٩٦٣

(٣) راجع : د. محمد ناجي ياقوت في فكرة الحق في السمعة ص ٩ ، طبعة منشأة المعارف الإسكندرية ، د. أحمد مجزر المرجع السابق .

الاتجاه الثالث : الحق في المنافسة : هو حق امتياز استغلال احتكاري :

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحق في المنافسة ما هو إلا امتياز استغلال احتكاري وأن هذا التصور للحق في المنافسة يفوق البدائل الأخرى التي يتردد أمامها الفقه والقضاء ، وبخاصة ما يتعلق بطبيعة الاقتصاد التي تقوم المنافسة في ساحته سواء كان اقتصادا حرا أم اقتصادا مفيدا وسواء كان المشروع عاما أم خاصا ، وسواء كان سبب كسب المنافس لقيمة سببا خاصا ، أم ترخيصا إداريا .

كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا التكييف يتوافق مع الغاية من الحق في المنافسة ، حيث يؤكد أداء صاحب المشروع لمهمته ووظائفه في مشروعه كمرق اقتصادي ، ويجب على النظام القانوني أن يمنحه حق الاستغلال الاحتكاري بما يتناسب مع أداء هذه الوظيفة الاقتصادية .

كما يرى هؤلاء : أن امتياز الاستغلال عبارة عن سلطة تمنح للمنافس لاستغلال قيمة استغلالا احتكاري (١) .

ويؤسس أنصار هذا الاتجاه فكرتهم على أساس أنه لا وجود لقيم منظمه بدون مشروع ولا وجود للمشروع إلا من خلال استغلال القيم ، أي كانت الأموال التي يعرفها النشاط الإنساني مادية أو معنوية لا تساوي إلا ما تساويه في السوق الذي تعرض فيه ، وأن قيمتها تكون بقدر استغلالها في الحاضر والمستقبل ، وأن جميع الأموال لا تصلح أن تكون قيما إلا إذا كانت قابلة لإدخال صفات القيمة عليها لتصبح قيما يمكن استغلالها لإشباع حاجات البشر (٢) .

وهكذا ترى إلى أي مدى كان خلاف فقهاء القانون حول الطبيعة القانونية للحق في المنافسة ، وإلى أي مدى كان إغراقهم في فلسفات وأفكار قانونية

(١) راجع د. أحمد محرز ، المرجع السابق حيث عرض لهذه النظرية حيث عزاها إلى الاستاذ الفرنس لامول ص ٢٩٦ وما بعدها .

(٢) راجع المرجع السابق ومؤلف الاستاذ لامول ، المشار إليها فيه .

قديمة أو حديثة ، بل حاول بعضهم إضفاء الصبغة الاحتكارية والاستغلالية على الحق في المنافسة ، وصولاً إلى إضفاء نوع من المشروع على هذه الصبغة الاحتكارية .

وحقيقة القول أن الحق في المنافسة يستمد طبيعته القانونية ، كما يستمد حمايته من القانون ومن نصوصه التي تجعله حقاً مشروعاً لكل من يعمل في المجال التجاري ، ويمارس التجارة ويحترفها ، استناداً إلى ما أرسته كافة الدساتير من حرية العمل والكسب مادام ملتزماً بالأصول القانونية للعمل التجاري ، بما يحقق مصالح الجميع ، التجار والمنتجين ، وأيضاً المستهلكين

ولو أن فقهاء القانون نظروا إلى الحق في المنافسة على هذا النحو لأراحوا أنفسهم من الإغراق في الفلسفات العقيمة ، وعلى هذا النحو يمكن القول يتلاقى كل من الفقه الإسلامي والفقه القانوني حول طبيعة الحق في المنافسة.

الفصل الثاني

الضوابط الشرعية والقانونية

للمنافسة التجارية

في عدة مباحث

- المبحث الأول : الالتزام بالأصول والأسس الشرعية والقانونية للتعامل التجاري.
- المبحث الثاني : الالتزام بعدم التعدي على حقوق الآخرين .
- المبحث الثالث : الالتزام بعدم ارتكاب ما يخل بالسوق أو يضر بالمستهلكين .
- المبحث الرابع : الالتزام بعدم استعمال أية وسائل احتيالية أثناء ممارسة العمل التجاري.

المبحث الأول

الالتزام بالأصول والأسس الشرعية

والقانونية للتعامل التجاري

لقد جاءت الشريعة الإسلامية بأصولها ومبادئها الكلية وافية بكل ما يحتاجه البشر في كل عصر ، وفي كل بيئة ، وفي كل جيل ، قال تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (١)

ولقد تضمن القرآن الكريم وحوى بين جنباته هذه المبادئ الكلية التي تصلح حال الإنسانية في كافة أطوارها وحث أولي الأمر ممن تتوافر فيهم أهلية الاجتهاد والاستنباط أن يستنبطوا من هذه المبادئ وتلك الأصول ما يناسب حاجة الناس ويحقق مصالحهم في كل عصر لمواجهة ما يستحدث ويستجد من قضايا ومسائل جزئية .

ولقد اهتم التشريع الإسلامي أشد الاهتمام بأمور التعامل المالي والتجاري وأحاطها بالعديد من المبادئ والأطر الكلية التي تضمن استقامة أمور المعاملات وتضمن حقوق كل أطراف التعامل المالي والتجاري ، وتحدث نوعاً من التوازن بين كافة المصالح في المجتمع ، سواء في ذلك مصالح الأفراد ومصالح الجماعات ، ومصالح التجار والمنتجين ، ومصالح المستهلكين والمنفعين .

لذلك كان من المناسب أن تعرض لأصول وأسس التعامل التجاري والمالي التي أرساها التشريع الإسلامي باعتبارها ضمانات من أن يتحول هذا التعامل التجاري إلى طغيان للمال ، واستثمار استثنائي مدمر يهدم أكثر مما يبني ، ويضر أكثر مما ينفع ، ويقطع أواصر العلاقات الإنسانية أكثر مما يوثقها ، قال تعالى : ﴿كلا إن الإنسان ليطغى * أن رآه استغنى﴾ (٢) .

(١) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة .

(٢) الأيتان ٦ ، ٧ من سورة العلق .

وتتمثل هذه المبادئ وتلك الأسس فيما يلي :

- ١ — الإنسان مستخلف في مال الله .
- ٢ — مبدأ الأخوة الإسلامية والإنسانية .
- ٣ — الصدق والأمانة في التعامل .
- ٤ — وجوب الوفاء بالعقود والعهود واحترام نصوصها .
- ٥ — حسن المعاملة .
- ٦ — تحريم التلاعب بالمكاييل والمقاييس والموازن .

وفيما يلي نتناول هذه المبادئ وتلك الأسس بتفصيل يناسب المقام .

أولاً : الإنسان مستخلف في مال الله : المالك الحقيقي للمال ولكل شيء ، قال تعالى : ﴿لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء﴾ ^(١) وقال : ﴿والله ملك السموات والأرض والله على كل شيء قدير﴾ ^(٢) وقال: وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم في ما عاتاكم ^(٣)، وقال ﴿قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء﴾ ^(٤) وقال : ﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ ^(٥) .

ويرتبط هذا المبدأ كما هو واضح من هذه النصوص الكريمة بالعقيدة الصافية التي تقوم على توحيد الله تبارك وتعالى وإفراده بالخلق والملك والرزق ، والإقرار له جل وعلا بأنه المالك الحقيقي لكل شيء في الكون ، وهو المانع المانع المعطي الوهاب ، ومن هباته وعطاياه للإنسان نعمة المال

(١) من الآية رقم ٤٩ من سورة الشورى .

(٢) الآية رقم ١٨٩ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية رقم ١٦٥ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية رقم ٢٦ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية رقم ٧٠ من سورة الحديد .

وأن الإنسان ما هو إلا خليفة عن الله في هذا المال ، يتعامل معه وفيه وفقا لمنهج الله ، فلا يكسبه إلا من حله ، ولا ينفقه إلا في محله .

يقول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاءه في التصرف فيها ، فليست هي بأموالكم في الحقيقة ، وما أنتم إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ^(١) . ويقول القرطبي : " هي دليل على أن أصل الملك لله سبحانه وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله " ^(٢) .

وفكرة الخلافة هذه لها انعكاساتها على الفرد المسلم خاصة ، وعلى الإنسان عامة ، لأنها تقيد بقيود كثيرة تتناسب مع دوره في الحياة ، لأن كلمة الخلافة تعطي معنى الوكالة ، والوكالة قيد يلتزم به الوكيل فلا يتصرف إلى وفق منهج الموكل ، وطبقا لتعاليمه ، وتوجيهاته .

ومن رحمة الله بعباده أن أمدهم بمنهج متكامل في المعاملات بوجه عام وفي التعامل التجاري بوجه خاص . فأوجب عليهم الوفاء بالتزاماتهم ، ونهاهم عن أكل الأموال بالباطل ، وشرع لهم من طرق الكسب المشروع أبوابا كثيرة ونوافذ متعددة وحدد لهم طرق الكسب المحرم حتى لا يقعوا فيها ، واعتبر الإنسان أمينا على ما تحت يده من أموال يجب عليه أن يحافظ عليها ويثمرها وينميها ، ولا يعرضها للتلف والضياع ، فضلا عن بيانه لطرق التصرف فيه فلا إسراف ولا تبذير ، ولا شح ولا تقتير ، وإذا كان المال نعمة من المنعم جل وعلا مالك الأرض والسماء ، فإن النعمة يجب أن تقابل بالشكر حتى تنمو وتزيد ، ومن ثم يجب أن توضع فيما أمر الله من أعمال البر والخير وصلوة الأرحام وسد حاجة المحتاج ، وتفريج كرب المكروب ، عن طريق إخراج

(١) راجع : تفسير الزمخشري المعروف بالكشاف ج٤ ص ٦١ طبعة دار المعرفة .

(٢) راجع : انجم لإحكام القرآن للقرطبي .

حق الله في المال ، الذي جعله حقا وواجبا للفقراء والمساكين متمثلا في الزكاة الواجبة ، وفي الصدقات التطوعية التي بسببها يتحقق النماء وتعم البركة ^(١).

وغاية فكرة الاستخلاف هذه هي إعمار الأرض ، ولانتفاع بخيراتها وكنوزها واستثمار مواردها وتتميتها ، لتحقيق رفاهية البشر ، وإسعادهم بعد إقرارهم لله بالوحدانية ، وإفراده وحده بالطاعة والعبادة ، قال تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه ﴾ ^(٣).

ثانيا : الأخوة الإسلامية والإنسانية :

لقد أرسى التشريع الإسلامي بتعاليمه السامية مبدأ الأخوة الإنسانية لما له من أهمية بالغة في سير المعاملات بين الناس ، وفقا لأوامر الله وتعاليمه ذلك أن الإنسان إذا باع وإذا اشترى ونحو ذلك ، اعتقد أنه يتعامل مع أخيه ، فإنه حينئذ يحرص على أن لا يظلمه ولا يخونه ، وبذلك تسود الثقة ويستقر التعامل بين الناس في جو من المودة والمجنة والتواصل .

ولقد أرسى التشريع الإسلامي هذا المبدأ على مرحلتين :

المرحلة الأولى : الأخوة بين المؤمنين :

ولقد قررها الإسلام ، بمقتضى قوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ ^(٤) وبما ورد في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم " كونوا عباد الله أخوانا " ^(٥) وقوله صلى الله عليه وسلم : " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا

(١) راجع : كتابنا غسيل الأموال بين الحرام والحرام ودراسة مقارنة حيث عرضنا منه تفصيلا للطرف المشروعة لاكتساب الأموال ص ٤٩ وما بعدها طبعة ١٩٩٧ دار الجلاء بالمنصورة .

(٢) الآية رقم ٥٦ من سورة الذاريات .

(٣) من الآية رقم ٦١ من سورة هود .

(٤) من الآية رقم ١٠ من سورة الحجرات .

(٥) راجع صحيح البخاري ج ٢ ص ١٦ والموطأ للإمام مالك ج ٢ ، ص ٦٨٣ .

يسلمه " (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " (٢) .

وهذه الأخوة هي أخوة الدين والعقيدة وهي أقوى وأثبت من أخوة النسب والإسلامي حينما قرر هذه الأخوة بين الناس جميعا .

المرحلة الثانية : الأخوة الإنسانية :

وهي مقررمة بمقتضى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً .. ﴾ (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (٤) والملاحظ على الخطاب في الآيتين الكريمتين أنه نداء عام موجه إلى الإنسانية جميعا ، يرسي مبدأ وحدة الأصل الإنساني الذي ينتمي إليه جميع البشر .

ووحدة الأصل الإنساني هذه تعني القرابة بين النوع الإنساني وهي قرابة تترتب عليها مسئولية لكل فرد عن سائر الأسرة الإنسانية ، وحيث أن المجتمع الإنساني كله يرجع إلى أصل واحد ، أب واحد وأم واحدة فلا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى .

وهذا المبدأ الإنساني العام كفيل بأن يعدل ميزان العلاقات الإنسانية جميعها وعلى الأخص المعاملات المدنية والتجارية ، إذ لو قامت المعاملات المدنية والتجارية على مبدأ الأخوة الإنسانية ووفقا لما قرره الإسلام لما وجدنا غشا ولا خداعا ولا تدليسا ، ولا عدوانا ، ولا تسابقا على الفرص واغتنامها ،

(١) المسند للإمام أحمد ج ٢ ، ص ٧ ، ص ٦٢ .

(٢) راجع صحيح البخاري ج ٢ ص ١٦ والموطأ للإمام مالك ج ٢ ، ص ٦٨٣ .

(٣) من الآية رقم ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية رقم ١٣ من سورة الحجرات .

ولا كيد أولا مكرًا ، ولا تلاعب ولا كتمان وإنما وضوح وبيان ، وهكذا تستقيم الحياة الإنسانية كلها .

ثالثًا - الصدق والأمانة في التعامل :

إذا كان الصدق والأمانة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها كل مسلم في تعامله مع الآخرين ، فإنهما من ألزم الواجبات ، بالنسبة للتاجر ، وبالنسبة للتعامل التجاري .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ (١) وجاء في الحديث الشريف : " عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وأن البر يهدي إلى الجنة وما زال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقًا ، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وأن الفجور يهدي إلى النار وما زال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابًا " (٢) .

فمن هذه النصوص الكريمة تظهر أهمية الصدق في كل أحوال الإنسان ومن صور الكذب المحرم الأخبار عن أوصاف في السلعة ليست فيها ، إذ أن الذي يروج لسلعته باليمين الكاذبة ، أو يصفها بأوصاف ليست فيها يكون قد ارتكب جريمتين ، جريمة الكذب ، وجريمة ترويج السلعة ، وفي ذلك يقول الرسول الكريم : ثلاث لا ينظر الله إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم المسيل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب " (٣) .

وأما الأمانة فهي مرتبطة بالصدق ، ولقد رفعت النصوص من قدرها ، وأوجبت على كل مسلم أن يكون أمينًا في تعامله التجاري، بل وفي جميع أحواله قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (٤) وقال

(١) الآية رقم ١١٩ من سورة التوبة .

(٢) راجع: فتح الباري لابن حجر ج ١٠، ص ٥٧٠ وصحيح مسلم ج ٤، ص ٢٠١٢، ٢٠١٣ .

(٣) راجع : تيسير الوصول ج ٤ ، ص ٤ ، ص ٢٧٠ .

(٤) من الآية رقم ٥٨ من سورة النساء .

أيضا : ﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾ (١) .

والأمانة المرادة هنا هي الأمانة بمعناها العام الذي يشمل كل ما يؤتمن عليه الإنسان سواء كان ذلك في حق الله أم في حق نفسه أم في حق الآخرين فرعاية الأمانة في حق الله تعالى تكون بامتثال أوامره واجتناب نواهيه ورعاية الأمانة في حق النفس ، تكون بأن لا يقدم الإنسان إلا على ما ينفعه في دنياه وأخرته ، ورعاية الأمانة في الآخرين تتمثل في احترام حقوقهم كما تشمل كل ما يتعلق بالمعاملات من بيع وشراء وإيجار واستئجار وشركة ورهن ونحوها .

ولقد بينت السنة المطهرة أهمية الأمانة في مجال التعامل التجاري في قوله صلى الله عليه وسلم " التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء " (٢) .

رابعا - وجود الوفاء بالعقود والعهود واحترامها :

إذا كان الوفاء بالعقود والعهود سمة من سمات المسلم ، ومعلما من معالم شخصيته في جميع أحوالها وسائر معاملاتها ، فإنه يكون في المجال التجاري ألزم لأن التجارة مبناه على الثقة ، ولا ثقة مع الخيانة والغدر ، قال تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ (٣) وقال أيضا : ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا﴾ (٤) ، وقال أيضا : ﴿وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا﴾ (٥) .

(١) الآية رقم ٨ من سورة المؤمنون رقم ٣٢ من سورة المعارج .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، راجع : سنن الترمذي ج ٢ ، ص ٣٤١-٣٤٢ وسنن الدراقطني ج ٣ ، ص ٧ .

(٣) من الآية رقم ١ من سورة المائدة .

(٤) من الآية رقم ٩١ من سورة النحل .

(٥) من الآية رقم ٣٤ من سورة الإسراء .

وعلى هذا فيتعين على كل متعاقد أن يقوم بالوفاء بكل ما عليه من التزامات ناشئة عن العقد طالما كان العقد في حدود الشريعة .

وإذا كان العقد من عقود المعاوضات فإنه يستطيع أحد المتعاقدين أن يتمسك بحبس ما في يده إذا امتنع الطرف الآخر عن الوفاء .

وحرصا من التشريع الإسلامي على استقرار المعاملات التجارية ، حذرت النصوص الشرعية من عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عن العقود الشرعية من ذلك ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم " مظل الغني ظلم " (١) وقوله صلى الله عليه وسلم " لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته " (٢) ، والمراد من مظل الغني : مماثلة المدين الموفر القادر على الوفاء ، وأما إذا كان معسرا فإن حسن المعاملة يوجب على الدائن أن ينظره إلى ميسرة لقوله تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ (٣) .

خامسا : الالتزام بحسن المعاملة :

والمراد بحسن المعاملة أن تكون معاملات المسلم قائمة على السماحة واليسر ، بأن يكون المسلم سمحا في بيعه وشرائه ، وقضائه واقتضائه ، فقد جاء في الحديث الشريف : " رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى " (٤) ، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : " خيار الناس أحسنهم قضاء " (٥) .

وحسن المعاملة يستلزم حسن النية عند بدء التعامل ، فمن أبرم عقدا مع أخيه وهو لا يريد الوفاء كان أثما ، فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) راجع : فتح الباري لابن حجر ج ٤ ، ص ٤٦٤ وصحيح مسلم ج ٣ ، ص ١١٩٧

ونيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ، ص ٢٣٧

(٢) راجع : السند للإمام أحمد ج ٤ ص ٢٢٢ وفتح الباري لابن حجر ج ٥ ، ص ٦٢

(٣) من الآية رقم ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٤) راجع : العطاء للإمام مالك ج ٢ ، ص ٦٥٨ ، صحيح البخاري ج ٢ ، ص ٧ ، سنن

الترمذي ج ٢ ، ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٥) راجع : المراجع السابقة ، نفس المواضع .

قال : "من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله" ^(١) وأخذ أموال الناس في الحديث معنى عام يشمل أخذها بالاستدانة بطريق القرض أو تأجيل الثمن في البيع ، أو أخذها على سبيل الوديعة بأن سلمت إليه لحفظها ، كما أن التعبير يصدق على أموال المسلم وأموال غير المسلم ، كما يشمل جميع الناس الذي يتعامل معهم المسلم .

فإن كان حين أخذه لأموال الناس ينوي أداءها إلى أصحابها ، فإن الله تبارك وتعالى يعينه على أدائها فيفتح له أبواب التيسير التي عن طريقها يتمكن من أداء ما عليه ، وأما من يأخذ أموال الناس ، وهو لا ينوي الوفاء بها ، وإنما كل همه الحصول على هذه الأموال بأن يستدنيها من غير حاجة تدعوه إلى ذلك بل لا يريد إلا إتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاءها ، فإنه يصير جديرا بالوعيد الشديد الوارد في الحديث الشريف ، والظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم " أتلفه الله " أن الإتلاف ينصب على شخصه بإهلاكه في الدنيا ، وهو يشمل ذلك كما يشمل إتلاف طيب عيشة وتضييق أموره وتعسر مطالبه ومحق بركته ، وفوق ذلك كله يحتمل الحديث إتلافه في الآخرة بتعذيبه بما يستحقه من جزاء في الآخرة على سوء نيته وإساءته إلى من عامله بالحسنى .

وكل ذلك يدل على تحريم المماطلة ، وأخذ أموال الناس بنية عدم الوفاء بها ولا يخفى أن في كل ذلك إقامة للمعاملات على أسس من الاستقرار والثقة التامة ، فتستقيم المعاملات ، وتقل المشاحنات والمنازعات ، وتسود الثقة في الأسواق وبين المنتجين وأرباب الأموال والتجار .

سادسا : تحريم التلاعب بالمكاييل والمقاييس والموازين :

المكاييل والمقاييس والموازين هي أدوات وآليات التعامل في السوق ، وأي تلاعب بهذه الأدوات يترتب عليه الإخلال بنظام السوق من جهة ، وأكل أموال الناس بالباطل من جهة أخرى .

(١) راجع : المراجع السابقة ، نفس المواضع .

لذلك لا يعجب الإنسان حينما يجد التشريع الإسلامي يركز على أهمية المكييل والمقاييس والموازن ، ويحرص على إنضباطها وعدم التلاعب بها تطفيها أو بخسا. فنعى على المطففين وتوعدهم بأشد ألوان العذاب فقال تعالى : ﴿ ويل للمطففين * الذين إذا اختلفوا على الناس يستوفون * وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون * ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون * ليوم عظيم ﴾ ^(١) وقد اعتبر التلاعب بالكيل والميزان نوعا من الإفساد في الأرض أرسل بسببها رسولا من رسله ونبيا من أنبيائه ليعدل ميزانها ويقوم معوجها وهو نبي الله شعيب ، قال تعالى مخبرا عن ما قاله شعيب لقومه : ﴿ أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين * وزنوا بالقسطاس المستقيم * ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾ ^(٢) وقال أيضا على لسان شعيب لقومه : ﴿ فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ﴾ ^(٣) .

والتلاعب بالكيل والميزان يفتح على المتلاعبين أبوابا من عذاب الله لا قبل لهم بها حيث يعم القحط والجذب وجور السلاطين فقد جاء في الحديث الشريف " ما بخس قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة القحط وجور السلطان " وهو عقاب دنيوي شديد في الدنيا فضلا عن عقاب الله في الآخرة ، ويجب على ولي الأمر أن يراقب المكييل والموازن والمقاييس التي يتم التعامل بها في الأسواق ، ومدى موافقتها للقواعد والأصول الشرعية ، ويأخذ على يد المتلاعبين بها ، ويعاقبهم بالعقوبات التعزيرية الكفيلة بردعهم ، وذلك من خلال ولاية عامة وهي ولاية الحسبة.

وهكذا نجد أن الالتزام بعدم التلاعب بالمكييل والموازن والمقاييس التزام

(١) الآيات من ١ إلى ٦ من سورة المطففين .

(٢) الآيات من ١٨١ إلى ١٨٣ من سورة الشعراء ..

(٣) من الآية رقم ٨٥ من سورة الأعراف

عام يقع على عاتق المتعاملين بها في الأسواق من التجار والمنتجين ، كما يقع على ولي الأمر باعتباره منوطا به مراقبة الأسواق وضبطها وتوفير حسن سير العمل بها دون غش أو خداع أو ظلم أو تجاوز.

هذه خلاصة لأهم مبادئ التعامل الشرعي التجاري والتي تمثل ضوابط للتعامل في الأسواق ، كما تمثل ضمانات فعالة لاستقرار هذه الأسواق ، وحسن سير العمل فيها ، والتي إذا التزم المتعاملون بها ، وساروا على هديها لاستقامت أمور معاملاتهم ، ولسادت الثقة فيما بينهم ، إذ أن الثقة هي أهم عنصر من عناصر استقرار الأسواق ، واستقرار المعاملات التجارية وعدم تعرضها لهزات بسبب التلاعب في آليات هذه الأسواق ، وإذا نظرنا إلى القوانين الوضعية نجد أنها تهتم أيضا باستقرار المعاملات واستقرار الأسواق أيضا ولكنها لم تتخذ من الوسائل الأخلاقية ما يكفي لتحقيق هذا الاستقرار ، إذ أن القواعد الأخلاقية ليست من مقصود القوانين الوضعية ، ولا من مقصود فقه القانون ، وكل ما تحرص عليه القوانين الوضعية هو سن القوانين التي تتخذ وسيلة مادية مباشرة لتحقيق هذا الاستقرار مثل النصوص التي تنظم الأعمال التجارية ، والمحل التجاري ومكوناته ، والاسم التجاري ، والمنافسة غير المشروعة وحماية المحل التجاري عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة ، ونحو ذلك مما هو موجود في نصوص القوانين التجارية .

وكذلك قوانين المكاييل والموازين ومعايرتها والعقوبات التي ترصد لمخالفة هذه القوانين.

والفرق بين التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية في هذا المجال هو أن التشريع الإسلامي يعتمد في كل أموره على أسلوبين : الأول : أسلوب وقائي مانع يقوم على التكوين الأخلاقي ، وذلك ببناء الفرد المسلم على أساس من قواعد الأخلاق وتظهر أهمية هذا الأسلوب في تكوين الشخصية المسلمة التي تتعامل وفقا لأصول الشرع وتعاليمه فتستقيم أمور التعامل من هذه الجهة . الثاني : أسلوب علاجي : لأن الأمر لا يسلم بالكلية ، وقد يوجد في المجتمع من تسول له نفسه الخروج على أخلاقيات المجتمع ومبادئه وأصوله الشريعة ،

وهذا النوع من الناس يناسبه الردع والضرب على يده عن طريق العقوبات الشرعية .

أما القوانين الوضعية فإنها عادة ما تنهج الأسلوب الثاني فتضع النصوص القانونية الأمرة ، وتضع العقوبات على مخالفة هذه النصوص ، ومن هنا يلتي القصور في علاج بعض الظواهر السلبية التي تقع في المجتمعات الإنسانية وعلى الأخص في المعاملات التجارية .

المبحث الثاني

الالتزام بعدم التعدي على حقوق التجار الآخرين

التعدي والعدوان لغة الظلم ، واصله مجاوزة الحد والقدر والحق يقال تعديت الحق واعتديته وعدوته أي جاوزته ، ويقال عدا الأمر يعدوه وتعدهاء تجاوزه ، وعدا على فلان عدوا وعدوا وعدوانا وعداء أي ظلم ظلما جاوز فيه القدر^(١).

والتعدي عند الفقهاء لا يخرج عن معناه اللغوي ، فهو يستعمل بمعنى الاعتداء على حق الغير ، كما يستعمل بمعنى انتقال الحكم إلى محل آخر كتعدي العلة ، والتعدي في الحرمة ونحو ذلك.

وأغلب استعمال الفقهاء لهذه الكلمة في التعدي على النفس أو المال بغير حق مما يوجب القصاص أو الحد أو الضمان^(٢) .

والتعدي بمعنى الاعتداء على حقوق الغير حرام بجميع أنواعه سواء كان التعدي على النفس أو على المال ويترتب عليه حكمان ، أولهما : أخروي

(١) راجع : المعجم الوجيز ص ٤١٠ وراجع أيضا لسان العرب والمصباح المنير مادة عدا .

(٢) راجع : فتح القدير لابن الهمام ج ٧ ، ص ٣٦٣ ، ومواهب الجليل للحطاب ج ٦ ، ص ٢٤٠ ، وحاشية قليوبي وعميره ج ٢ ، ص ٢٦ .

وهو الإثم لقوله تعالى : ﴿ ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ ^(٢) ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : " كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله " ^(٣) وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه " ^(٤) والآخر : دنيوي : يتمثل في القصاص أو الحد أو التعزير لقيام الأدلة القطعية من القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾ ^(٥) . وقوله : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله .. ﴾ ^(٦) ونحو ذلك من الآيات الكريمة ولقوله صلى الله عليه وسلم : " على اليد ما أخذت حتى تؤديه " ^(٧) ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعبا أو جادا ومن أخذ عصا أخيه فليردها " ^(٨) .

وإذا كان التعدي على حقوق الآخرين محرما بنصوص الشرع الحنيف فإنه يجب على التجار والمنتجين أثناء ممارستهم لأعمالهم التجارية ، أن لا يتجاوزوا في ممارسة حقوقهم ، فيعتدون على حقوق غيرهم من التجار أو يعتدون على حقوق هؤلاء الآخرين ، فلا يتعاقدون على صفقات تعاقد عليها غيرهم ، ولا يزايدون على غيرهم إذا كان قد تم البيع ، ولا يتعاملون بالانجش . وفيما يلي نعرض لصورتين من صور التعدي على حقوق التجار الآخرين وهما :

(١) من الآية رقم ١٩٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية رقم ١٨٨ من سورة البقرة .

(٣) راجع : ص ٧٩ حيث يرد الحديث بطوله .

(٤) الحديث أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ، ص ٢٦ طبعة

(٥) من الآية رقم ١٧٨ من سورة البقرة .

(٦) من الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة .

(٧) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ج ٢ ، ص ٨٢٢ .

(٨) الحديث أخرجه أبو داود في سننه ج ٥ ، ص ٢٧٣ .

١ - التعاقد على صفقة لم يتم إبرامها .

٢ - بيع النجش .

وذلك في مطلبين :

المطلب الأول

التعاقد على صفقة لم يتم إبرامها

وصورة هذا التعاقد أن يتفق شخصان على إبرام صفقة معينة ولكنهما يجعلان مدة للخيار بينهما أو لأحدهما ، فيأتي شخص ثالث في مدة الخيار فيقول للمشتري أنا أبيعك مثل هذه الصفقة بأقل من هذا الثمن أو أبيعك خيرا منها بمثل ثمنها أو أقل منه أو يعرض عليه عروضاً أخرى ، ومثل هذه الصورة أيضاً : الشراء على الشراء ، كأن يقول المشتري الآخر للبائع : أشتري منك بأكثر من الثمن ، بل إنها تصدق أيضاً ، قبل إبرام الصفقة عندما يكون الطرفان في مرحلة المساومة .

ولقد ورد النهي عن هذه الصور جميعاً ، فقد روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تحاسدوا ولا تتاجشوا ولا تباغضوا ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، وكونوا عباد الله أخواناً ، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره ، التقوى هاهنا (وأشار إلى صدره ثلاثاً) بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه" ^(١) وفي رواية " ولا تنافسوا " بدلاً من " ولا تدجشوا " ، كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له " ^(٢) .

(١) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ، ص ١٦ ، والموطأ للإمام مالك ج ٢ ، ص ٦٨٣

والمسند للإمام أحمد ج ٢ ، ص ٧ ، ص ٦٢ .

(٢) راجع صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١١٥٤ ، وسنن ابن ماجه ج ٢ ، ص ٧٣٣ كتاب

التجارات .

كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه " نهى عن بيع حاضر لباد ، ولا تتاجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه " (١).

كذلك ورد أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستام الرجل على سوم أخيه (٢).

وهذا النوع من البيع بصوره الثلاث والذي يحصل فيه التافس على صفقة على وشك الاتفاق على إبرامها بين المتعاقدين محرم وكبيرة من كبائر الذنوب (٣) لورود النهي عنه صراحة في الأحاديث الشريفة السابقة .

ومحل الحرمة في هذه الصور ، إنما يكون بعد استقرار الثمن بالتراضي صريحا وقبل العقد ، ولم يبق بينهما إلا شيء يسير مثل اشتراط العيوب أو البراءة منها ونحو ذلك (٤) .

أما إذا لم يصرح له المالك بالإجابة بأن عرض بها أو سكت أو كانت الزيادة قبل استقرار العقد والركون إلى البيع أو كان حال التعاقد ينادي عليه بطلب الزيادة لم يحرم ذلك ، ولكنه يكره إذا عرض له بالإجابة .

وأما إذا ظهر من البائع ما يدل على عدم الرضا بأن أذن في البيع على بيعه أو أذن المشتري في الشراء أو أذن في السوم على سومه ، لم يحرم شيء من ذلك ، لأن الحق لهما ، وقد أسقطاه ، وهو ما يفهم من قوله صلى الله عليه وسلم : لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له " حيث يفيد أنه إذا انتهى الأذن انتفى المحذور (٥) وهو ما يفهم

(١) راجع مسند الإمام أحمد ج ٢ ، ص ٤٢٠ وصحيح البخاري ، المرجع السابق نفس الموضع .

(٢) راجع : صحيح مسلم ج ٣ ، ص ١١٥٥ ، وسنن ابن ماجه ج ٢ ، ص ٧٣٤ .

(٣) راجع : الزواجر على اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي ج ١ ، ص ١٩١ .

(٤) راجع : المحلى لابن حزم الظاهري ج ٨ ، ص ٤٤٨ .

(٥) راجع المغني لابن قدامة ج ٤ ، ص ٢٣٦ ، ومغني المحتاج للخطيب الشوبيني ج ٢ ،

أيضا من ترجمة البخاري رضي الله عنه لهذا الباب بقوله : باب : لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يأذن له أو يترك".

ومما يجدر التنبيه إليه أن بيع المزايدة لا يدخل في البيع على بيع البعض المنهي عنه في الأحاديث الشريفة ، لأنه بيع مشروع ، وحقيقته أنه يعرض السلعة لتباع لمن يزيد في ثمنها ، وقد عنون له البخاري بعنوان : باب : يبيع المزايدة ثم ذكر عن عطاء قال : " أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغانم لمن يزيد ، وقد ورد في كتب السنن أن الرسول صلى الله عليه وسلم : باع حلسا وقدحا بالمزايدة"^(١).

وبناء على ذلك فإن بيع المزايدة يعتبر بيعا جائزا مشروعا بالاتفاق ولكن ما الحكم لو قام شخص بالبيع أو الشراء أو السوم قبل لزوم العقد على بيع أو شراء أو سوم الغير دون مراعاة للنهي الوارد عن ذلك ؟
اختلف الفقهاء في حكم ذلك على قولين :

القول الأول : أن البيع والشراء ينعقد مع الحرمة ، وهو ما ذهب إليه فقهاء الحنفية وبعض المالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة^(٢) .

واحتج هؤلاء بأنه سوم على بيع لم يتم بالفعل^(٣) .
ولأنه إذا صح الفسخ الذي حصل به الضرر ، فالقول بصحة البيع المحصل للمصلحة أولى^(٤).

القول الثاني : أن البيع والشراء لا ينعقدان بل يبطلان وهو ما ذهب إليه

(١) راجع : مسند الإمام أحمد ج ٣ ، ص ١٠٠ ، وسنن الترمذي ج ٢ ، ص ٣٤٧ وسنن

النساع : فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ،

ص ١٠١ . والمنقبي للباجي ج ٥٠ ، ص ١٠٠ ، والإمام الشافعي ج ٣ ، ص ٨١ ،

والمغني لابن قدامة ج ٤ ، ص ٢٣٥ ، والإنصاف للمرداوي ج ٤ ، ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٢) راجع : بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ، ص ١٦٥ .

(٣) راجع في ج ٢ ، ص ٣٤٥ .

(٤) راجع : فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وحاشية ابن عابدين ج ٥ ،

ص ١٠١ . والمنقبي للباجي ج ٥٠ ، ص ١٠٠ ، والإمام الشافعي ج ٣ ، ص ٨١ ،

والمغني لابن قدامة ج ٤ ، ص ٢٣٥ ، والإنصاف للمرداوي ج ٤ ، ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٣) راجع : بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ، ص ١٦٥ .

(٤) راجع : المغني لابن قدامة ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

بعض المالكية والحنابلة والظاهرية^(١).

واستدل هؤلاء بالأحاديث الواردة في النهي عن بيع البعض على بيع البعض الآخر ومنها " لا يبيع بعضكم على بيع بعض " ووجه الاستدلال أنه نهى صريح عن بيع البعض على بيع البعض ونحوه ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه^(٢) .

والقول الأول هذا الراجح ، لأن النهي الوارد في الأحاديث إنما هو لمعنى مجاور للبيع لا في صلبه ، ولا في شروط صحته ، ومثل هذا النهي إنما يوجب التحريم والإثم لا الإبطال ، أي أن المحرم هنا هو قول الشخص الثلاث الذي ترتب عليه فسخ البيع ، وذلك سابق على البيع^(٣) هذا فضلا عن أن الشريعة تهدف إلى صيانة العقود والحفاظ عليها من الإبطال قدر الإمكان .

المطلب الثاني

بيع النجش والتناجش

النجش في اللغة هو الاستثارة والاستخراج ، يقال نجش فلان العبد ، وكل شيء مستور ينجشه نجشاً أي استثاره واستخرجه من مكان آخر^(٤) .

وفي الاصطلاح هو : الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشتريها وإنما ليغير غيره بشرائها ، وبعبارة أخرى : أن يمدح السلعة أو يزيد في ثمنها عملاً على تزويجها ، وهو لا يريد شراءها حتى يقع غيره فيها^(٥) .

(١) راجع : المنتقى للباجي ج ٥ ، ص ١٠٠ ، المغني لابن قدامة ج ٤ ، ص ٢٣٥ ، والمحلى لابن حزم الظاهري ج ٨ ، ص ٤٤٧ .

(٢) راجع : المنتقى لباجي ج ٥ ، ص ١٠٠ ، وكشاف القناع لبهوتي ج ٣ ، ص ١٨٣ ، والمحلى لابن حزم الظاهري ج ٨ ، ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

(٣) راجع : حاشية ابن عابدين ج ٥ ، ص ١٠١ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ، ص ٢٣٥ .

(٤) راجع : معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ٥ ، ص ٣٩٤ ، والمعجم الوجيز ص ٦٠٣ .

(٥) راجع : فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ، ص ٢٣٩ ، والشرح الصغير للدريز ، وحاشية الصاوي عليه ج ٣ ، ص ١٠٦ والأم للشافعي ج ٣ ، ص ٨٠ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ، ص ٣٢٤ .

وهو مما يكثر وقوعه في الأسواق ، خاصة في هذا الزمن الذي فسدت فيه الذمم ، وانعدم فيه النصح لدى كثير من التجار ، فكثيرا ما نشاهد أمثلة متنوعة للنجش في الأسواق المعدة لبيع السيارات أو المواشي أو الأشياء المستعملة كالأدوات ، والآلات ، والأثاث ، والكماليات ، وكذلك عندما تعلن بعض الجهات الحكومية أو الشركات أو المؤسسات أو بعض التجار عن بيع كميات من السلع والبضائع المختلفة عن طريق المزاد حيث يتفق البائع أو المالك مع مزايدين صوريين من أجل الإيقاع بمشتريين آخرين وإيهامهم بأن هذه السلعة جيدة ومرغوب فيها فيندفعون إلى شرائها ولو ارتفع ثمنها ، ثم يبتعد المزايدون الصوريون حتى يقف السوم على أحد المزايدين فيقع في فخ الشراء من حيث لا يدري فيضطر لشراء السلعة بثمن مرتفع وهي لا تسلو به . ومما لا شك فيه أن هذا يعتبر تعديا على حقوق الآخرين عن طريق التغرير بهم .

ولقد ورد النهي عن النجش والتناجش في السنة المطهرة فقد ورد في حديث أبي هريرة السابق حيث جاء في صدره : " لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا " (١) .

كذلك روى عنه صلى الله عليه وسلم " أنه نهى عن النجش " .

لذلك اتفقت كلمة الفقهاء على أن النجش محرم لورود النهي عنه في الحديثين السابقين ، والنهي يقتضي التحريم ، ولأنه ينطوي على غش وغبن وخديعة وتغرير بالراغب في السلعة ، وترك النصيحة له والتي هو مأمور بإسداؤها للمشتري لقوله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة قلنا لمن يارسول الله ، قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم " (٢) .

وعلى هذا فالناجش عاص آثم بفعله ، ومرتكب كبيرة من الكبائر ، إذا

(١) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ، ص ١٦ ، وصحيح مسلم ج ٣ ، ص ١١٥٥ وسنن أبي

داود ج ٢ ، ص ٢٤١ ، وسنن ابن ماجه ج ٢ ن ص ٧٢٤ .

(٢) راجع : صحيح مسلم ج ١ ، ص ٧٤ - ٧٥ ومسند الإمام أحمد ج ٤ ، ص ١٠٢ .

وقع الفعل منه وحده ، وإذا اشترك معه البائع وتواطأ معه كانا شريكين في الإثم. ^(١)

ومحل اتفاق الفقهاء على حرمة النجش ، إذا ترتب على حصوله زيادة أو نقص في ثمن السلعة عن نظائرها لترتب أثره عليه وهو التغرير بالمشترى وإيقاعه في السلعة .

أما إذا لم يترتب على النجش زيادة ولا نقص في ثمن السلعة ، وإنما أراد الناجش من وراء ذلك الوصول بالسلعة إلى قيمتها الحقيقية ، فقد اختلف الفقهاء في حكمه على قولين :

الأول : أن النجش حكمه واحد مادام قد وقع وهو التحريم مطلقا سواء ترتب عليه زيادة أو نقص في ثمن السلعة أو لم يحصل لأن النهي عن النجش إنما ورد عاما من غير تفرقة ، بين ما إذا أراد الناجش رفع ثمن السلعة أو لم يرد . وهو ما ذهب إليه بعض المالكية وبعض الشافعية ^(٢).

الثاني : أن الناجش إذا أراد بفعله الوصول بالسلعة إلى قيمتها الحقيقية فبأن ذلك جائز ولا بأس به ، بل إنه حينئذ وفقا لقول البعض يكون مأجورا على فعله ، وهو ما ذهب إليه الحنفية ، وأكثر المالكية وبعض الشافعية ^(٣).

وحجة هؤلاء أن الناجش هنا لم يقصد التغرير بأحد أو الأضرار به أو التعدي على حقوقه وإنما أراد الوصول بالسلعة إلى قيمتها الحقيقية وهو من باب النصيحة المأمور بها في قوله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة " .

(١) راجع : فتح الباري لابن حجر ج ٥ ، ص ٣٥٨ .

(٢) راجع : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٦٨ ، ومغني المحتاج للشريني ج ٢ ، ص ٣٧ ، ونهاية المحتاج للرملي ج ٣ ، ص ٤٧٠ .

(٣) راجع : فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٢٣٩ والبحر الرائق لابن نجيم ج ٦ ص ١٠٧ ، وشرح الخرش على مختصر خليل ج ٥ ص ٨٣ ، وجواهر الأكليل شرح مختصر خليل للآبي الأزهرى ج ٢ ص ٢٦ ، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ج ٥ ص ٢٥٩ .

والذي يبدو راجحا من القولين هو القول الأول : القوة أدلتـه لوجاهتها إضافة إلى ذلك فإن تدخل الناجش غالبا ما يؤدي إلى رفع قيمة السلعة عن قيمتها الحقيقية لأنه بفعله يدفع المتزايدين إلى التسابق برفع الثمن ، فلزم القول بالتحريم .

ولكن إذا تم عقد البيع بناء على النجش فما أثر النجش على العقد ، وهل يعتبر العقد معه صحيحا أم لا ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال ثلاثة :

القول الأول : ذهب إلى بطلان العقد الذي صاحبه النجش وتم بناء عليه : وذلك لورود النهي عن النجش صراحة ، والنهي يقتضي البطلان فكان العقد معه باطلا.

وهو ما ذهب الإمام أحمد في رواية عنه اختارها أبو بكر وقول لطائفة من أهل الحديث. (١)

القول الثاني : ذهب إلى صحة العقد ولزومه بالثمن المتفق عليه ، واحتجوا بأن النهي عن النجش الوارد في السنة لا يعود إلى أصل البيع وإنما يرجع إلى معنى خارج عن البيع وهو الناجش فكان نفس البيع صحيحا مشروعا . وهو ما ذهب إليه الحنفية وأكثر الشافعية . (٢)

القول الثالث : ويقضي بصحة العقد مع إعطاء العاقد المتضرر من النجش حق الخيار فإن شاء أتم العقد بالثمن المتفق عليه وإن شاء فسخه ، واحتجوا بأن النجش يعتبر وسيلة من وسائل التدليس والخداع التي من شأنها

(١) راجع : المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٤ ، والانصاف للمرداوي ج ٤ ص ٣٩٥ ، وفتح الباري لابن حجر ج ٥ ص ٢٥٨ .

(٢) راجع : بدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ، ص ٣٢٢٣ والبحر الرائق لابن نجيم ج ٦ ص ١٠٧ والأم للشافعي ج ٣ ص ٨٠ والمهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٩١ ، ومغني المحتاج للشريني ج ٢ ص ٣٧ .

أن تلحق الضرر بالمتعاقدين الآخر فتعيب رضاه ، فيثبت له الخيار كما لو دلّس عليه. (١).

وهو ما ذهب إليه أكثر فقهاء المالكية إذا ما علم البائع بالنجش ، وهو ما قاله الشافعية إذا اتفق البائع مع الناجش ، وقول راجح في المذهب الحنبلي وبه قال ابن حزم. (٢)

والراجح من هذه الأقوال هو القول الثالث لقوة أدلته ، ولأن قياسهم للضرر الناشئ من النجش على الضرر الناشئ عن التدليس قياس شرعي صحيح ، وإذا كان الخيار يرفع الضرر عن المشتري ، فإنه لا مبرر للقول ببطلان العقد ، ولأن الشريعة كما سبق القول تحرص على تصحيح العقود قدر الإمكان ، والله أعلم .

المبحث الثالث

الالتزام بعدم الإخلال بالسوق أو الإضرار بالمستهلكين

يحرص التشريع الإسلامي كل الحرص على استقرار السوق ، وقد رأينا فيما سبق كيف أن الإسلام أولى السوق عناية فائقة ، واهتماما بالغاً باعتبارها المكان الحيوي للوفاء بحاجات المجتمع المتنوعة والمتعددة ، وقضاء مصالحهم الحيوية.

ولذلك حظيت السوق باهتمامه صلى الله عليه وسلم في حياته فتعهدها بالإشراف والمراقبة ووضع لها الضوابط وسن لها الآداب ، وظهرها من كثير من معاملات الجاهلية التي تقوم على التنازع والتشاحن وعدم الاستقرار

(١) راجع : المهذب للشيرازي ج ١ ، ص ٢٩١ .

(٢) راجع : شرح الخرشي ج ٥ ، ص ٨٣ ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٣ ، ص ٦٨ ، والمهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٩١ ، ومغني المحتاج للشربيني ج ١ ص ٣٧ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٤ ، وشرح منهي الارادات للبهوتي ج ١ ص ٣٦ ، والمحلى لابن حزم الظاهري ج ٨ ص ٤٤٨ .

والظلم والغش فحرم البيوع المشتعلة على الغبن والغرر والغش والخداع كما حرم الربا ، كما منع بيع المحرمات فيها كالخمر والخنزير .

كما عنى النبي صلى الله عليه وسلم بحرية التسوق ، وإتاحة الفرص المتكافئة فيها للبيع والشراء أمام الجميع ، وحال دون السيطرة عليها بأي شكل من أشكال السيطرة ، أو الاستئثار فيها بامتياز خاص ، وليس أدل على ذلك مما روى أنه صلى الله عليه وسلم مر على خيمة منصوبة في السوق فقال ما هذه ، قالوا خيمة لرجل كان يبيع فيه التمر ، فقال صلى الله عليه وسلم : احرقوها فحرقت^(١).

وما روي من أن السعر غلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس: غلا السعر فسعر لنا . فقال صلى الله عليه وسلم إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر ، وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال " (٢).

ولقد داوم النبي صلى الله عليه وسلم على تفقد أحوال السوق بنفسه أو مع بعض أصحابه ، وحرص على مراقبة الأسعار ، ومنع أي احتكار أو استغلال يقع فيها. (٣)

ولقد اهتم الخلفاء والحكام والولاة بالأسواق وتنظيمها ، اقتداء بالرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم فكانوا يرتادونها ، متفقدين أحوالها ، وسير العمل بها ، كما حرصوا على إنشاء ولاية خاصة بها هي ولاية الحسبة ، إمعانا منهم في العناية بالأسواق ومراقبتها وضبطها ، ومنع أي تصرف يخل بها أو يخل بمصالح باقي التجار فيها ، أو يضر بمصالح المستهلكين.

ونعرض فيما يلي لصورتي من صور الإخلال بالسوق والإضرار بالمستهلكين فيها :

(١) راجع : وفاء الوفاء للسهمدي ، مرجع سابق ج ١ ، ص ٥٤٠ وما بعدها .

(٢) الحديث رواه أحمد وأبو داود .

(٣) راجع ما سبق ص

الأولى : تلقي الركبان .

الثانية : بيع الحاضر للبادي في مطلبين :

المطلب الأول

تلقى الركبان

الركبان : اسم جمع واحده راكب ، ويطلق في الأصل على راكب البعير ، ثم اتسع ليشمل كل من ركب دابة .

ولقد عرف الفقهاء تلقي الركبان المنهي عنه شرعا بأنه : هو أن يتلقى شخص أو أكثر طائفة من القادمين يحملون متاعا لبيعه في السوق فيشتريه منهم قبل قدومهم البلد ومعرفتهم السعر^(١).

والتعبير بالركبان جرى مجرى الغالب ، والمراد به كل قادم من السفر ولو كان واحدا أو ماشيا^(٢) ، ولا فرق بين أن يكون المتاع المجلوب محمولا على الدابة أو السفينة أو السيارة أو القاطرة ، أو الطائرة ، ونحو ذلك ، فلو خرج أناس إلى مكان رسوا السفن (المواني) ، أو وقوف الطائرات (المطارات) بقصد تلقي السلع وشرائها من أصحابها قبل قدومهم إلى الأسواق ومعرفتهم بالأسعار ، فإنهم يعتبرون حينئذ متلقين للركبان . إلا إذا جرى العرف والعادة بين الناس أن هذه السلع تباع في هذه الأماكن ، وتعد أسواقا لها .

ولقد ورد النهي عن تلقي الركبان في كثير من الأحاديث النبوية الشريفة منها :

(١) راجع : مغني المحتاج للشريني ج ٢ ص ٣٦ ، والمنهاج للنووي بهامشه ، والمنتهى للباي ج ٥ ص ١٠١ .

(٢) راجع : مغني المحتاج ، المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦ ، ٣٧ وفتح الباري لابن حجر ج ٥ ص ٢٧٨ .

- ١ - ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم " نهى عن تلقي البيوع " (١)
 - ٢ - ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم " نهى عن تلقي الجلب " (٢)
 - ٣ - ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال : " لا يتلقى الركبان لبيع ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تتاجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر " (٣)
 - ٤ - ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال : " لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار " (٤) .
- وهذه الأحاديث صريحة في النهي عن تلقي الركبان ، والنهي يقتضي التحريم ، فكان تلقي الركبان محرما .
- والحكمة من التحريم تتمثل في أن التلقي مظنة الخديعة وإلحاق الغبن بصاحب السلعة المجلوبة لأنه بتلقيهم ربما عرض لهم بانخفاض الثمن بالنسبة لسلعهم وأنها كاسدة ، من أجل أن يشتري منهم بسعر رخيص فيكون بسعره هذا قد بخسهم بعضا من حقهم .
- هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التلقي للسلع المجلوبة وشرائها بسعر قليل قد تكون الغاية منه احتكار هذه الأنواع من السلع ثم عرضها بعد ذلك بسعر أعلى مما يعتبر تدخلا في توارد السلع على الأسواق والتلاعب في أسعارها مما يخل باستقرارها ، ومن ثم يضر بمصالح المستهلكين وهو لا
-
- (١) راجع : المسند للإمام أحمد ج ١ ص ٤٣٠ ، وصحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ ، وصحيح مسلم ج ٣ ص ١١٥٦ .
- (٢) راجع : صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٥٧ ، وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٣٥ .
- (٣) راجع : صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٥٧ ، وسنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤١ ، وسنن الترمذي ج ٢ ص ٣٤٦ ، وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٣٥ .
- (٤) راجع : صحيح مسلم ، المرجع السابق نفس الموضع وسنن ابن ماجه المرجع السابق نفس الموضع .

يجوز شرعا .

وإذا كان تلقي الركبان محرما على هذا النحو بلا خلاف بين الفقهاء فإن هناك مسألتان اختلف الفقهاء حولهما :

الأولى : متى يعتبر الشخص متلقيا للركبان فيكون فعله محرما وداخلا في النهي ؟

الثانية : أثر فعل التلقي على العقد ، وهل يعتبر العقد معه صحيحا أم لا ؟

المسألة الأولى : اختلف الفقهاء حول المسافة التي يعتبر الشخص فيها متلقيا للجلب أو الركبان على قولين :

القول الأول : أن ابتداء مسافة التلقي يكون خارج السوق ، ولو كان داخل البلد ، وهو قول عند فقهاء المالكية وما ذهب إليه الحنابلة والظاهرية .^(١)

واستدل هؤلاء بما يلي :

١ - ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانهم فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه^(٢).

٢ - ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أيضا : قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق^(٣).

وكلاهما صريح في النهي عن تلقي السلع قبل أن تبلغ السوق فدل على

(١) راجع : المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٠١ - ١٠٢ ، ومواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٣٨٠ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٤٣ ، والمحلي لابن حزم الظاهري ج ٨ ص ٤٤٩ .

(٢) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٠ ، وصحيح مسلم ج ٣ ص ١١٦١ .

(٣) راجع : صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٥٦ ، وصحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ ، وسنن النسائي ج ٧ ، ص ٢٥٧ .

أنه لا يجوز التلقي خارجه. (١)

القول الثاني : ويرى أن ابتداء معنافة التلقي تكون خارج البلد ، فإن تلقاهم داخل البلد ولو خارج السوق فلا يعتبر متلقيا ، وهو ما ذهب إليه فقهاء الشافعية. (٢)

وحجة هؤلاء أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر ، وتحري الحظ لأنفسهم في البيع فإن لم يفعلوا ذلك فهو من تقريظهم وتقصيرهم. (٣)

والراجع هو القول الأول : لقوة ما استدلوا به لأنه صريح في النهي عن التلقي قبل بلوغ السلع إلى الأسواق كما أن الجالب لا يتمكن من معرفة أسعار سلعة إلا بعد الوصول إلى السوق إذ بعد وصول السلع إلى الأسواق يقبل الناس على شرائها فيحدد سعرها بناء على ذلك :

المسألة الثانية : أثر التلقي على العقد :

إذا تم شراء السلع قبل وصولها إلى الأسواق فقد اختلف الفقهاء في حكم العقد على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن العقد صحيح مع إثبات الخيار للجالب بين إمضاء العقد أو فسخه وذلك إذا دخل السوق وعلم أنه عين ، وهو ما قال به الشافعية في الرأج عندهم ، كما قال به الحنابلة والظاهرية . (٤)

وحجة هؤلاء ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال : " لا تلقوا الجلب ،

(١) راجع : فتح الباري لابن حجر ج ٥ ص ٢٧٩ .

(٢) راجع : مغني المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٣٦ ، وفتح الباري لابن حجر ج ٥ ص ٢٧٩ .

(٣) راجع : المرجعين السابقين نفس المواضع .

(٤) راجع : الأم للشافعي ج ٣ ص ٨٢ ، والمهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٩٢ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٤١ ، وكشاف القناع لبهوتي ج ٣ ص ٢١١ ، والمطلي لابن حزم الظاهري ج ٨ ص ٤٤٩ .

فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار " وهو صريح في إثبات الخيار للجالب إذا أتى السوق .

كما فسروا النهي في أحاديث النهي عن تلقي الجلب بأن النهي ليس لمعنى في البيع ، وإنما يعود لما جاوره من مظنه الخداع ، وهو ما يمكن تداركه بإثبات الخيار للمضروب فأشبهه ببيع الصراة.

القول الثاني : أن العقد صحيح لازم مع الحرمة وبه قال الحنفية والمالكية في المشهور عندهم.^(١)

استدل هؤلاء بما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال : "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما" حيث أثبت الخيار للمتبايعين ما لم يتفرقا ، فإذا تفرقا لزم البيع فلا خيار لأي منهما ، فالمتلقي إذا فارق الجالب صح البيع ولزم كما استدلوا بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : "كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فنهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام" وعنه أيضا أنه قال : " كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى ننقله من مكانه " ^(٢).

حيث يدل الحديثان على صحة العقد مع التلقي إذ لو كان باطلا أو كان هناك خيار لينه ولما جاز لهم بيعه إذا تم نقله من مكانه.

القول الثالث : أن العقد باطل ، وبه قال المالكية وهو رواية عن الإمام أحمد ^(٣) استدل هؤلاء بظاهر أحاديث النهي الواردة في هذا الباب ، وأن

(١) راجع : بدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ، ص ٣٢٢٢ ، وفتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٢٤٠ ، وبداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١٦٦ ، والمشرح الكبير للدردير وحاشية

الدسوقي عليه ج ٣ ص ٧٠ ، ومواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٣٧٩

(٢) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ ، ٢٠ ، وسنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٧ .

(٣) راجع : المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٠٢ ، ومواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٧٩ .

والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٤١ .

النهى يقتضي فساد المنهي عنه ، كما أن عمل المتلقي ينطوي على خداع في البيع فيكون غير جائز ويكون عقده باطلا. (١)

والقول الراجح من الأقوال الثلاثة هو القول الأول الذي ذهب إلى صحة العقد مع إثبات الخيار للجالب لقوة أدلته وخاصة قوله صلى الله عليه وسلم " لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه إذا أتى سيده السوق فهو بالخيار " حيث صرح بإثبات الخيار للجالبين إذا قدموا السوق ، كما أنه يتفق مع مبادئ العدالة في الشريعة الإسلامية التي تحارب الخديعة والغبن وكل ما من شأنه إلحاق الضرر بالآخرين ، وفي إثبات الخيار للجالب رفع للضرر عنه . والله أعلم .

المطلب الثاني

بيع الحاضر للبادي

الحاضر : هنا هو المقيم في المدن والقرى وهو خلاف المسافر من الحضر أو الحضرة أو الحاضرة ، وهي خلاف البادية.

والبادي : المقيم في البادية، والبادية اسم للأرض التي لا حضر فيها ، والبدو خلاف الحضر ، والبادية خلاف الحاضرة. (٢)

والمراد بالبادي هنا : كل من يدخل البلدة من غير أهلها سواء كان بدويا أو كان من قرية أو بلدة أخرى ، وليس مرادا به خصوص أهل البادية. (٣)

وبيع الحاضر للبادي فيه إضرار بمصالح المستهلكين ممن يترددون على الأسواق بشراء ما يحتاجون إليه من السلع والبضائع ، والمنتجات المختلفة ، يظهر ذلك من تعريف الفقهاء لهذا النوع من البيوع .

(١) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ .

(٢) راجع : المصباح المنير للفيومي كتاب الحاء مع الضاد وما قبلهما وكتاب الباء مع

الدال وما يتلقتها ولسان العرب لابن منظور مادتي حضر ، بدا .

(٣) راجع : المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٢٧ ، وفتح الباري لابن حجر ج ٥ ص ٣٧٥ .

فقد عرفه بعض فقهاء الحنفية بقوله : " هو أن يجلب البادي السلعة ،
فيأخذها الحاضر ليبيعها في وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب". (١)

وعرفه البعض الآخر بأنه : " أن يمنع السمسار الحاضر القروي أو
البدوي من البيع ويقول له : " لا تبع أنت ، أنا أعلم منك بذلك فيتوكل له فيبيع
ويغالي ، ولو تركه يبيع بنفسه لرخص على الناس " (٢).

وهذا المعنى يوافق ما ورد في الحديث الشريف ، وهو ما روى عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا
تلقوا الركبان ولا بيع حاضر لباد ، قال : قلت لابن عباس : ما قوله حاضر
لباد ؟ قال : لا يكن له سمسارا " (٣)

وعرفه بعض فقهاء المالكية بأنه : " أن يتولى الحاضر العقد ، أو يقف مع
رب السلعة ليزهده في البيع ويعلمه أن السلعة لم تبلغ ثمنها ونحو ذلك " (٤)

وعرفه الشافعية بأنه : " أن يقدم رجل ومعه متاع يريد بيعه ويحتاج
الناس إليه في البلد فإذا باع اتسع ، وإذا لم يبع ضاق ، فيجئ إليه سمسار
فيقول : لا تبع حتى أبيع لك قليلا قليلا وأزيد في ثمنها". (٥)

وعرفة فقهاء الحنابلة بأنه : " أن يخرج الحضري إلى البادي وقد جلب
السلعة فيعرفه السعر ويقول أنا أبيع لك " وعرفه آخرون منهم بأنه " أن
يحضر بادي لبيع شيء بسعر يوم ، جاهلا بالسعر ويقصده حاضر يتعرف

(١) راجع : الاختيار لتعليل المختار للموصلي ج ٢ ص ١٩٨ .

(٢) راجع : فتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٢٤ .

(٣) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ ، وصحيح مسلم ج ٣ ص ١١٥٧ ، والسمسار

في البيع هو الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطا لإمضاء البيع .

(٤) راجع : الشرح الكبير للدردير بهامش حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٦٩ ، ومواهب

الجليل للحطاب ج ٤ ص ٣٧٨ .

(٥) راجع : المهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٩١ والمنهاج للنوودي مع شرحه مغني المحتاج

ج ٢ ص ٣٦ .

السعر وبالناس إليه حاجة " . (١)

ولقد ورد النهي عن هذا النوع من البيوع في أحاديث كثيرة منها :

١ - حديث ابن عباس السابق .

٢ - ما روى عنه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال : " لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " . (٢)

٣ - ما روى ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد . (٣)

٤ - ما روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه " . (٤)

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريبا له أو أجنبيا عنه ، وسواء كان في زمن الغلاء أم لا ، وسواء كان يحتاج إليه البلد أم لا وسواء باعه له على التدرج أو دفعة واحدة . (٥)

والحكمة من نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الحاضر للبادي ، أن هذا البيع قد يحدث اضطرابا في الأسعار ، مما يكون سببا في الإضرار بالناس ، ذلك أنه متى ترك البدوي يبيع سلعته بنفسه اشتراها الناس برخص فيوسع عليهم في السعر ، فإذا تولى الحاضر بيعها وامتنع من بيعها إلا بسعر البلد

(١) راجع : المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٧ ، والفروع لابن مفلح ج ٤ ص ٤٧ .

(٢) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ ، صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٥٧ .

(٣) راجع : المرجعين السابقين نفس المواضع .

(٤) راجع : صحيح مسلم ج ٣ ص ١١٥٨ ، وسنن أبي داود ج ٢ ص ٢٤٢ ، وسنن

النسائي ج ٧ ص ٢٥٦ .

(٥) راجع : نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٦٤ .

ضاق على أهل البلد ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا في تعليقه للنهي عنه حيث قال : " لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " .^(١)

وهكذا يظهر إلى أي مدى تعنتي الشريعة الإسلامية بتحرير المعاملات التجارية ، وتخليصها من كل شائبة تكون وسيلة للاستغلال والاحتكار والارتفاع بأسعار السلع وعدم استقرارها ، وفتح باب المنافسة المشروعة بين التجار ومالكي المنتجات بحيث تصل من المنتج أو المالك إلى المستهلكين بالسعر المناسب ودون تدخل الوسطاء الذين يعملون عادة على ارتفاعها .

وعلى الرغم من اتفاق الفقهاء على حرمة هذا النوع من البيوع ، إلا أنهم اختلفوا في شروط هذا التحريم تضييقا وتوسيعا .

١ - فاشتراط فقهاء الحنفية لتحريمه : أن يكون أهل البلد في قحط وعوز من الطعام والعلف ، فإن كانوا في خصب وسعة فلا بأس لانعدام الضرر .^(٢)

٢ - واشتراط فقهاء المالكية لتحريمه أن يكون صاحب السلعة الجالب لها بدويا فالبادي عندهم هم الأعراب دون سواهم ، ولكنهم مع ذلك استثنوا أهل القرى ، إذا كانوا لا يعرفون الأسعار أو كانوا يعرفونها لكنها تتفاوت .^(٣)

٣ - واشتراط فقهاء الشافعية لتحريم هذا النوع من البيوع الشروط الآتية:

(١) راجع : حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٦٩ ، والأم للشافعي ج ٣ ص ٨٢ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٨ .

(٢) راجع : الهداية للمرغيناني ج ٢ ص ٥٣ وبدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ص ٣٢٢١ وفتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٢٤٠ ، والبحر الرائق لابن نجيم ج ٦ ص ١٠٨ .

(٣) راجع : المنتقى للباي ج ٥ ص ١٠٣ ، والتاج والكيل للواق بهامش مواهب الجاني للحطاب ج ٤ ص ٣٧٨ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٣ ص ٦٩ .

- أ - أن يكون الحاضر عالما بالنهاي فإن لم يعلم بالنهاي فلا حرمة .
- ب - أن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج إليه الناس فإن كان لا يحتاج إليه ولا يؤثر فيه لقلته فلا حرمة .
- ج - أن يقوم الحضري بعرض ذلك على البدوي فلو عرض البدوي على الحضري لم يمنع .
- د - أن يظهر بيع ذلك المتاع السعة في ذلك البلد . (١)
- ٤ - واشترط الحنابلة في بيع الحاضر للبادي حتى يكون منهيا عنه وبالتالي يكون حراما الشروط الآتية :
- أ - أن يكون البادي جاهلا بالسعر .
- ب - أن يكون قد جلب السلع للبيع .
- ج - أن يكون الحاضر قد قصد البادي ليتولى البيع له .
- د - أن يكون مريدا لبيعها بسعر يومها .
- هـ - أن يكون بالناس حاجة إليه . (٢)
- ٥ - واشترط الإمام البخاري أن يكون البيع بأجر فإن كان بغير أجر جاز . (٣)

وإذا وقع بيع الحاضر للبادي فقد اختلف الفقهاء في صحة العقد على قولين :

القول الأول : يرى بطلان البيع وعدم ترتب آثاره عليه وهو ما ذهب إليه فقهاء المالكية والحنابلة في المشهور عندهما كما قال به الظاهرية . (٤)

(١) راجع : المذهب للشيرازي ج ١ ص ٢٩١ ، وفتح الباري لابن حجر ج ٥ ص ٢٧٥ .
(٢) راجع : المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٧ ، ومتن المقنع مع شرحه المبدع لابن مفلح ج ٤ ص ٤٦ .

(٣) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩ .

(٤) راجع : المنتقى للباقي ج ٥ ص ١٠٤ ، والشرح الصغير للدردير ج ٣ ص ١٠٨ ، وحاشية الدسوقي ج ٢ ص ٦٩ ، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٩ ، ومنتهى

استدل هؤلاء بالأحاديث الواردة في الباب وكلها تنهي صراحة عن بيع الحاضر للبادي والنهي يقتضي الفساد فيكون البيع باطلا. (١)

القول الثاني : يرى صحة هذا العقد وهو ما ذهب إليه الحنفية والشافعية وهو قول لبعض المالكية. (٢)

استدل هؤلاء : بنفس أحاديث النهي السابقة وحملوا النهي على أنه عائد لمعنى في غير البيع وهو الإضرار بأهل البلد ، والنهي إذا عاد إلى غير المنهي عنه فإنه لا يوجب بطلان العقد. (٣)

والذي يبدو رجحانه هو القول الأول الذي يقضي ببطلان هذا البيع لأنه يتفق في واقع الأمر مع الحكمة من النهي عن هذا البيع وهي تتمثل في الإضرار العام بالمستهلكين من أهل البلد ، والذي يتمثل في أن التعرض للسلع المجلوبة إلى البلد قد يكون وسيلة للاستغلال والاحتكار فيحصل للناس بسبب ذلك ضرر شديد ، هذا فضلا عن أن الحاضر قد لا يكون صادقا مع البادي في إخباره بالسعر الحقيقي للسلعة مما يؤدي إلى الإضرار به كما أن القول بصحة هذا النوع من البيوع يفتح المجال أمام ذوي النفوس الضعيفة والذمم الخربة إلى التحكم في الأسواق وفي الأسعار وهو ما تأباه الشريعة السمحة وقواعدها العادلة .. والله أعلم.

= الايرادات لابن النجار ج ١ ص ٣٤٩ ، والانصاف للمرداوي ج ٤ ص ٣٣٣

والمحلي لابن حزم الظاهري ج ٨ ص ٥٣ .

(١) راجع : المراجع السابقة نفس المواضع .

(٢) راجع : الهداية للمرغيناني ج ٣ ص ٥٣ ، وبدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ص ٣٢٢١

، وفتح القدير لابن الهمام ج ٥ ص ٢٤٠ ، والألم للإمام الشافعي ج ٣ ص ٨٢ .

والمهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٩٢ ، ومغني المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٣٦ .. وبداية

المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١٦٧ ومواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٧٨ .

(٣) راجع : المراجع السابقة نفس المواضع .

المبحث الرابع

الالتزام بعدم استعمال أي وسائل احتيالية

يحرص التشريع الإسلامي على أن تتم المعاملات التجارية في وضوح وبيان وان لا يشوبها أي كتمان لما فيها من عيوب كما يحرص أيضا على أن لا يصاحب عمليات البيع والشراء مدح للسلعة بما ليس فيها وذكر صفات ومميزات ليست فيها من أجل الوصول بها إلى أعلى سعر ، وهذا الذي قرره التشريع الإسلامي منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنا من الزمان تجد الأنظمة الاقتصادية العالمية تدعو إليه الآن ، وتعد من أجله العديد من الاتفاقات الاقتصادية تحت شعار : الالتزام بالشفافية .

والشفافية في التشريع الإسلامي لا يعني بها إلا الالتزام بالصدق والأمانة والبيان والوضوح ولذلك يحرص على أن يكون التاجر لديه علم عام بأحكام التجارة الشرعية وخاصة عقود المعاملات ، ما يحل له منها وما يحرم حتى لا يقع في الشبهات ويرتكب المحظورات ، ولذلك كان سيدنا عمر رضي الله عنه يقول : لا يتجر في سوقنا إلا من تفقه في ديننا ، وإلا أكل الربا شاء أم أبى " (١) وقد روى عن الإمام زيد بن علي عن أبيه عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن رجلا أتاه فسأل : يا رسول الله إنني أريد التجارة فادع الله لي قال : فقال عليه الصلاة والسلام : أفقهت في دين الله ؟ قال : أو يكون بعض ذلك ؟ قال : ويحك . الفقه ثم المتجر ، إن باع واشترى ولم يسأل في دين الله ارتطم في الربا ثم ارتطم " (٢)

فإذا كان التاجر لديه إلمام عام بأحكام الحلال والحرام ، حرص على أن تكون معاملاته التجارية وفق هذه الأحكام حتى لا يقع في إثم ، وحتى يبارك الله له في تجارته ، امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما محقت بركة

(١) راجع : سنن الترمذي ج ١ ص ٣٠٤ .

(٢) راجع : الروض النضير ج ٢ ص ٤٣٥ ، طبعة ثانية ١٩٦٨ .

بيعهما" (١).

فينبغي للتاجر أن يظهر جميع عيوب سلعته خفيها وجليها ولا يكتُم شيئاً منها ، فإن أخفاه كان ظالماً غاشاً لمن يتعامل معه والغش حرام وكان مخالفاً للنصح في المعاملة ومخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة" .

ونتناول فيما يلي صورتين لهذا الالتزام : الأولى : الالتزام بعدم وصف السلعة بما ليس فيها عن طريق الإعلانات الكاذبة . الثانية : الالتزام بعدم التدليس والغش في الأعمال التجارية في مطلبين:

المطلب الأول

الالتزام بعدم وصف السلعة بما ليس فيها

(ترك الإعلانات الكاذبة)

يجب على التاجر أن لا يصف سلعته إلا بما فيها ، مما لا يعرفه المشتري ولا خيرة له بعلمه وهو حين يذكر هذه المواصفات يذكرها على حقيقتها دون مبالغة أو إطناب فيها ، وليكن قصده من ذلك تعريف المشتري بالمواصفات والمميزات الحقيقية لهذه السلعة فيرغب في شرائها فتتقضي بها حاجته .

وعلى هذا فيحرم على التاجر المسلم أن يثني على السلعة ويصفها بما ليس فيها ، فإن فعل ذلك كان غاشاً وظالماً مع كونه كاذباً لأن الإنسان محاسب على كل كلمة تصدر منه لقوله تعالى : ﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ (١) .

ويجب عليه أن لا يحلف لترويج سلعته لأنه إن كان كاذباً فقد جاء بليلمين الغموس التي تغمس صاحبها في النار ، وإن كان صادقاً فقد جعل الله تعالى عرصة لأيمانه وقد أساء إذ الدنيا أخس من أن يقصد الترويج لها بذكر اسم

(١) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ٨ ، وسنن النسائي ج ٧ ص ٢٤٥ .

الله تعالى من غير ضرورة فقد ورد في الحديث الشريف " إن اليمين الكاذبة منفعة للسلعة محقة للكسب" (١) وقد روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : غني مستكبر ، ومنان بعطيته ومنفق لسلعة بيمينه" (٢).

وإذا كان الثناء على السلعة مع الصدق مكروها من حيث أنه فضول لا يزيد في الرزق ولا يقلل منه، فلا يخفى التغليظ في أمر اليمين لترويج السلعة .

وقد روى عن يونس بن عبيد وكان خزازا أنه طلب منه خز (أي حرير) للشراء فأخرج غلامه سقط الخز فنشره ونظر إليه وقال اللهم ارزقنا الجنة فقال لغلامه رده إلى مكانه ولم يبعه خوفا من أن يكون ذلك تعريضا بالثناء على السلعة. (٣)

ولقد ضرب التجار المسلمون أروع الأمثال في الصدق والأمانة والبيان وعدم الكتمان لما في سلعهم وبضائعهم ، سواء كان المتعامل معهم من المسلمين أو غير المسلمين مما جعل المتعاملين معهم من غير المسلمين يتطلعون إلى قيم هذا الدين الحنيف ، يبحثون عنها ، ويسألون عن مصادرها في القرآن والسنة ، حتى دخلوا في دين الله أفواجا ، فساهم هؤلاء التجار في نشر دين الله في أرجاء المعمورة من غير أن يرفعوا سيفاً ولم يقدموا لهذا البلاد إلا هدى الإسلام وتعاليم الإسلام وشعائر الإسلام .. فأين هذا كله مما يشاهد الآن في الأسواق من أيمان كاذبة وغوغاء وصياح تمدح في السلعة وتحكي زورا وبهتاناً عن مميزات كثيرة ليست فيها ، وترينها بما ليس فيها حتى يقدم عليها الناس فيقعون في شرائها وبعد تمام الشراء تتضح الحقيقة جلية ، فتتكشف عيوب السلعة وتظهر نقائصها وما نشاهده على شاشات التلفاز ، والقنوات الفضائية من إعلانات تجارية تبالغ في وصف السلع بما

(١) الآية رقم ١٨ من سورة ق

(٢) راجع : الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٢٥٠ .

(٣) راجع : تيسير الوصول ج ٤ ص ٢٧٠ .

(٤) راجع : تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٤٢ .

ليس فيها من صفات ، وتضفي عليها من الخصائص ، ما هو بعيد عن الحقيقة ، متجاهلة في ذلك أصول المعاملات الشرعية ، وكل همها هو تصريف أكبر كمية من البضائع والسلع ، وتحقيق أكبر نسبة من البيع ، وبالتالي تحقيق أرباح طائلة.

ومن العجيب أنك تسمع وتشاهد إعلانا عن منتج تقدمه شركة معينة تذكر فيه العديد من مميزات ومواصفات هذا المنتج، ثم تقدم نفس القناة إعلانا آخر لشركة أخرى تطالب المستهلكين بالتخلص من هذا المنتج وأمثاله لأنها تقدم منتجا جديدا يحدث صيحة كبرى ويتميز على سائر المنتجات بمواصفات وخصائص فائقة الجودة ، ثم يكشف المستهلك أنه هو نفس المنتج وب نفس الخصائص والمواصفات مما حدا بالكثير من المصلحين الاقتصاديين إلى الدعوة إلى حماية المستهلك من مثل هذه الإعلانات الكاذبة والمنتجات الضارة فعقدت المؤتمرات التي تدعو إلى حماية المستهلكين مثل : مؤتمر حماية المستهلك الذي عقد في مصر في الفترة من ٧ - ٩ مارس ١٩٨٢ والذي نظمه اتحاد جمعيات التنمية الإدارية بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، كذلك عقدت المؤتمرات الدولية من أجل تقرير حماية المستهلك تحت رعاية المنظمات الدولية وفروعها المنتشرة في أرجاء المعمورة.

المطلب الثاني

الالتزام بالبعد عن الغش والتدليس

في الأعمال التجارية

عرفنا إلى أي مدى يحرص التشريع الإسلامي على البيان والوضوح وغاية النصح في المعاملات التجارية ، ولذلك واستمرارا من التشريع في نفس الاتجاه حرم الغش والتدليس في المعاملات تحريما قاطعا . واعتبر الغاش للناس ليس من جماعة المسلمين يدل على ذلك ما روى أنه صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فأعجبه فأدخل يده فيه فرأى بللا فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ، فقال : أصابته السماء ، فقال صلى الله عليه وسلم :

هلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ، من غشنا فليس منا" (١) ، كما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال: " من غشنا فليس منا ، والمكر والخداع في النسل " (٢) كما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : من غش مسلما في بيع أو شراء فليس منا ويحشر مع اليهود يوم القيامة .

ثم يقول " من غشنا فليس منا ثلاثا ، ومن غش أخاه المسلم نزع الله بركه رزقه وأفسد عليه معيشته ووكله إلى نفسه " (٣) .

إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على حرمة الغش والخداع واعتباره كبيرة من الكبائر يترتب عليها نزع البركة ومحق الربح والكسب .

وضابط الغش المحرم في البيوع والمعاملات التجارية هو أن يشتمل المبيع على نقص لو علم به المشتري امتنع عن شرائه ، فكل ما كان كذلك يكون غشا محرما" (٤) ويقول ابن جزى المالكي : " لا يجوز الغش في المراجعة ولا غيرها ، ومنه أن يكتم من أمر سلعته ما يكرهه المشتري أو ما يقلل رغبته فيها " (٥) ويقول الشيرازي الشافعي " من ملك عينا وعلم بها عيبا لم يجز أن يبيعها حتى يبين عيبها ، لما روى عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " المسلم أخو المسلم ، لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا يعلم فيه عيبا إلا بينه له " وأن غير المالك العيب لزمه أن يبين لمن يشتريه ، لما روى أبو سباع قال : اشتريت ناقه من دار وائلة فلما خرجت بها أدركنا عقبة بن عامر فقال: هل يتبين لك ما فيها ؟ فقال: إنها سمينة ظاهرة الصحة ، فقال : فما أردت بها ؟ قال : أردت عليها الحج . فقال : إن يخفيها تقبا . قال صاحبها أصلحك الله ما تريد إلى هذا أن تفسد

(١) راجع : مسند الإمام أحمد ج ٢ ، ص ٥٠ ، ج ٣ ص ٤٦٦ ، وصحيح مسلم ج ١ ، ص ٩٩ ، وسنن الترمذي ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٢) راجع: موارد الظمان إلى زوائد ابن حيان ص ٢٧١ نشر دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) راجع : د. رمضان الشربتاص في حماية المستهلك ص ١٧٤ .

(٤) راجع : البحر الرائق لابن بحيم ج ٦ ص ٣٥ .

(٥) راجع : القوانين الفقهية لابن جزي المالكي ص ٢٦٣ .

علي . قال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يحل لأحد يبيع شيئاً إلا بين ما فيه " (١) .

ويدل على وجوب إظهار العيوب التي في السلع وبالتالي حرمة كتمانها وتعمد إخفائها ، ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بايع جريراً على الإسلام ، وذهب لينصرف ف جذب ثوبه واشترط عليه النصح لكل مسلم ، فكلن جرير إذا قام إلى السلعة يبيعها نص على عيوبها ثم خير وقال : إن شئت فخذ وإن شئت فاترك . فقل إنك إن فعلت ذلك لم ينفذ لك بيع فقال : إنا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم (٢) .

وإذا وقع البيع مع كتمان العيب فإن البيع يعتبر صحيحاً في قول أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي مستدلين بحديث التصرية حيث دل على صحة البيع مع النهي عنه ، وإثبات الخيار للمشتري .

وذهب أبو بكر إلى بطلانه لأنه منهى عنه والنهي يقتضي الفساد فيكون باطلاً (٣) .

والراجع القول بصحته مع إثبات الخيار للمشتري ، رغم حرمة وعصيان البائع وارتكابه ماثماً بكتمانه العيب لثبوت النهي عن إخفاء العيب وكتمانها في أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب إلا بينه له " وقوله صلى الله عليه وسلم : لا يحل لأحد أن يبيع شيئاً إلا بين ما فيه ولا يحل لأحد يعلم ذلك إلا بينه (٤) .

وأما التدليس فهو صورة من صور التغرير بالكتمان ، وهو في اللغة كتمان عيب السلعة عن المشتري (٥) ، وعرفه الفقهاء بأنه : عيب في أحد

(١) راجع : المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٢) راجع : معالم القرية في أحكام الحسبة .

(٣) راجع : نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٨٠ .

(٤) راجع : حماية المستهلك للدكتور / الشرنباصي ص ١٢١ .

(٥) راجع : المصباح المنير للفيومي ج ١ ص ٦٨ ، القاموس المحيط للفيروز أبادي ج ٢

العوضين ، كأن يعلم صاحب السلعة بعيب ثم يكتمه ولا يطلع العاقد الآخر عليه كما إذا كان المبيع دارا بها تصدعات في حوائطها فسدها البائع وطلاها بالجص ونحوه ليخفي هذا العيب وظهور الدار كأنها سليمة وخالصة من تلك العيوب ، حيث تعدد البائع هنا إخفاء العيب .

والفقهاء يعتبرون التدليس غشا ومن الكتمان المحرم يقول ابن نجيم الحنفي : " كتمان عيب السلعة حرام ، وفي البزازية وفي الفتاوى : إذا باع سلعة معينة عليه البيان وإن لم يبين قال بعض مشائخنا : ترد شهادته وقيد بعضهم بأن يعلم به " (١) .

فيجب على التاجر أثناء ممارسته للعمل التجاري أن يكون أميناً في عرض سلعته على الكافة صادقاً في وصفها ، أميناً لعبوبها ، بعيداً عن صور الغش والتدليس التي توقعه في الحرام والكسب الحرام ، ولا ينبغي أن تدفعه منافسته للآخرين في السوق أن يسكت عن عيب في سلعته أو يدعي لها أوصافاً ومميزات ليست فيها .

(١) راجع : البحر الرائق لابن نجيم ج ٦ ص ٣٥ .